مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

التوجيهُ اللغوي لتجاورِ الألفاظ المنفصل وإتباعها الحركي: دراسةٌ تأصيلية للظاهرة وشواهدها في الأبواب النحوية

د. إيمان شعبان جودة مرسي البحيري

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

DOI: 10.21608/qarts.2022.152577.1478

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الثاني) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN (Print): 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN (Online): 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

التوجيه اللغوي لتجاور الألفاظ المنفصل وإتباعها الحركي: دراسة تأصيلية للظاهرة وشواهدها في الأبواب النحوية

إعداد

د. إيمان شعبان جودة مرسي البحيري

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

الملخص:

خروجُ الاسمِ عن الحركة المُستحقّة له بموجبِ القواعد النحوية، وتخليه عنها، وتأثرهُ بحركةِ الاسم الَّذِي يتقدمه بالمجاورة كان واحدًا من المعضلات التي نالت اهتمامَ النحاة والمفسرين والباحثين المحدثين، وكانوا فيه طرائقَ قِددا؛ فمنهم مَنْ قصره على السماع، ومنهم مَنْ أثبته، ومنهم مَنْ أنكره مُلَوِّحًا بعباراتِ الشذوذ والضرورة والتوهم، ومنهم مَنْ تناول مسائله بالتأويلِ والتخريجِ في محاولةٍ لِتَسْييرها في رِكاب القواعد النحوية.

و"التجاور المنفصل" ظاهرةٌ لُغويةً بارزة، وردتْ في العربية شعرا ونثرا، بل في أفصحِ نصوصها وأقدسها القرآن الكريم، وقد تخلت فيها العربيةُ عن الحركةِ الإعرابيةِ وترخصتْ فيها، وجنحتْ بموجبها إلى مراعاةِ القربِ وحرمةِ المجاورةِ، وتسعى هذه الدراسةُ –من خلالِ تحليلِ شواهدِ هذه الظاهرة– إلى الوقوفِ على قولٍ راجحٍ بشأنِها، واستدعى ذلك الإشارة إلى التخريجات المطروحة في الشواهد والوقوف عندها وتحليلها لبيان التوجيه الأنسب.

وخَلُصَ البحثُ إلى أنَّ هذه الشواهدَ تقفُ شاهدًا على أسلوبٍ من أساليبِ العربيةِ، أو لهجةٍ من لهجاتِها حَفِظَها واستعملَها القرآنُ الكريمُ؛ لأنَّهُ نَزلَ بلسانٍ عربي مبين.

الكلمات المفتاحية: التوجيه اللغوي، الجوار، التأصيل، التخريج، الترخص.

المقدمة

يُعَدُّ تجاور الألفاظ المنفصل وإتباعها الحركي ظاهرةً لُغويةً بارزة، وردتْ في العربية شعرا ونثرا، بل في أفصحِ نصوصها وأقدسها القرآن الكريم، وهي حاضرةٌ في العديدِ من الشواهدِ التي تُمَثلُ أبوابا فَزِعَ فيها العربيُّ– من أجلِ نظمِ كلامه– إلى المغايرةِ والإتباعِ وإنْ خَالَفَ قواعدَ الصناعةِ النحويةِ كالنعت والتوكيد والعطف والخبر وجواب الشرط والتنازع والتأنيث وغير ذلك، على خلافٍ بين العلماء في وقوعها بين الجواز والمنع.

مصطلحُ التجاورِ المنفصلِ مصطلحٌ قديمٌ ظهر عند ابن جني، وقد مَالَ البحثُ إلى استخدامِهِ دُون نظائرِهِ (المماثلة– المشاكلة– الموافقة– المشابهة....)؛ لأنَّ هذه المسميات جميعَها –دونه– تتداخلُ فيها المستوياتُ النحوية والصرفيةُ والبلاغيةُ، ويظلُّ مصطلح "التجاور المنفصل" يصرفُ الذهنَ إلى الظاهرةِ التي يُراعى فيها تجاورُ لفظين منفصلين، شَاكَلَ الثاني منهما الأول في حركته توافقا وتناغما، فلم تكن حركته إعرابية ولا بنائية، ويُنْبِئُ هذا المصطلح أنه الأقربُ للاستخدامِ في المستوى النحوي، وهو ما عَني البحثُ بتناوله ودراسته، على العكسِ من المصطلحات الأخرى المناظِرة له التي كثُر استخدامُها من قِبَلِ اللغويين في المستويات الصوتية والصرفية والبلاغية.

وقد بَوَّب النحويون للجوارِ بابا، ورتَّبوا عليه مسائلَ، وأصَّلوه بقولٍ أُشْتُهِر عند العربِ، ألا وهو: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، صَدَّروا الحديثَ عنه بهذه المقولةِ حتى صارتْ عَلَمًا على هذا المبحثِ النحوي؛ حيث رُوي بخفض (خَرِبٍ) لمجاورته للمجرور (ضَبٍّ) على الرغمِ من أن حقُّه الرفعَ؛ كونه نعتا للمرفوع وهو (جُحْرُ)، وقد أفرده ابنُ جني بمبحثٍ مستقلٍ قال فيه: «وأما الجوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»(١).

هذا، وقد اعتمد البحث في سبيل إعداد مادته على المنهج الوصفي التحليلي، محاولًا أَنْ يقف –من خلال شواهد هذه الظاهرة التي ذَكرتُ أبرزَها– على قولٍ راجحٍ

بشأنها، واستدعى ذلك الإشارة إلى التخريجات المطروحة في الشواهد والوقوف عندها وتحليلها لبيان التوجيه الأنسب، في ظلِ قناعةٍ تامة أن أسرارَ العربية معينٌ لا ينفد، وأنَّ محاولةَ استكناه سماتها مطلبٌ لا تنْضَبُ روافدُه.

وقد قسّمتُ هذه الدراسة إلى مبحثين، حاولتُ في الأول منهما التأصيل لهذه الظاهرة، وعرض آراءَ العلماء في الجوار، وتناولتُ في المبحث الثاني أشهر الأبواب النحوية التي دخلها التجاور المنفصل وشواهدها، وختمتُ الدراسةَ بخاتمةٍ أودعتُ فيها أهم ما توصل إليه البحث.

ولقد عالج الباحثون في دراسات سابقة ظاهرة تجاور الألفاظ المنفصل وإتباعها الحركي، أو ما اصطلحوا على تسميته بالْجِوَار، ولعل أوفى هذه الدراسات بحث بعنوان (الحمل على الْجِوَار بين القبول والاعتراض)، لحداد حنا، صدر عن مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ١٩٩٢م.

وبحث بعنوان (القول المختار في الجر على الْجِوَار)، لعبد الله الزنكلوني صدر عن مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، فرع الزقازيق، المجلد (٢)، العدد (١٣)، ١٩٩٣م.

كما تعرض لهذه الظاهرة محمد عبد الجبار في بحثه الموسوم بـ (الجر على الْجِوَار بحث في النحو العربي)، الصادر عن مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (١٢٦)، ٢٠١٨م.

وهذه الدراسات على عظيم فائدتها اعتنت باستقراء التجاور، وتتبع شواهده، وجاهد أصحابها من أجل الانتصار له استنادًا إلى كثرة شواهده، ولئن كان هذا البحث قد انتهى وإياهم إلى قبول هذه الظاهرة، ولكنه ارتأى ذلك من خلال منهج وصفي تحليلي يُعنى بالسياقات التي أحاطت بشواهده؛ إذ لم يركن في تعليل قبول هذه الظاهرة إلى كثرة شواهدها، ولم يعول في تخريجها على الضرورة الشعرية، وإن أكن قد أفدتُ من هذه الدراسات جميعا كما أفدتُ من غيرها.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

التجاور المنفصل والإتباع الحركي بين التأصيل والتخريج

اختلفت آراء العلماء من النحاة واللغويين حول هذه الظاهرة بين مجيزٍ ومنكرٍ لها، ومن أجازوها اختلفوا فيما بينهم حول وقوعها في القرآن الكريم، واختلفوا في الأبواب النحوية التي تدخلها، وفي قصرها على السماع وغير ذلك من المسائل المتعلقة بها، إلا أنه يمكنني القول إن كثيرا من العلماء الذين تيسر لي الاطلاع على آرائهم من الْبَصرِيين والكوفيين أثبت الجوار على خلافٍ بينهم في الأبواب النحوية التي ورد فيها، أذكر منهم: الخليل وسيبويه والفراء والأخفش والمبرد وابن الأنباري والثعالبي وأبا البركات الأنباري وأبا عبيدة والعكبري والسيوطي والبغدادي وابن زنجلة وابن سيده والسمعاني والزمخشري والبيضاوي وابن كثير وأبا السعود وغيرهم(٢).

وكان الخليلُ أول مَنْ أتى على ذكر الجوار في المصنفات النحوية، وألبسه الشرعية النحوية حين جعل الجر بالمجاورة أحد أوجه تفسير وجوه الخفض(٣)، إلا أنه قيد الجوار بمساواة المتجاورين في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، ومنعه في التثنية(٤).

وأجازه سيبويه محررا إياه من القيد الَّذِي ذكره الخليل(٥)، كما أجازه الفراء(٦)والأخفش(٧)، وحين روى المبرد مقولة العرب تلك برر صحتها النحوية بالمجاورة وقرب العامل(٨)، وتابعه ابن الأنباري(٩).

لقد أدرك بعض السلف حقيقة الحمل على الجوار، فَهُم على وعي تام بأن للقرب والجوار أثرا وحقا نحويا يتجلى ذلك في الفصل الَّذِي عقده الثعالبي في كتابه "فقه اللغة وسر العربية"؛ وأسمَّاه "فصل في الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة"(١٠)، ويتجلى أيضا

فيما قرره أبو البركات الأنباري بقوله: «والَّذِي يدل على أن للقرب أثرًا أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فأجروا خَرِبٍ على ضَبٍّ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضَبّ لا يوصف بالخراب»[١١]، إلا أنه ارتأى «أن الحمل على الجوارِ قليل يُقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه لقلَّته»[١٢]، وأكده قول العكبري: «الإعرابُ الَّذِي يقال: هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر»[١٣]، ومثل هذا رآه ابن يعيش حيث يقول: «ومما يدلّ على رعايتهم جانبَ القرب والمجاورةِ أَنّهم قالوا: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، "وماءُ شَنّ باردٍ"، فأتبعوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه»[١٤]، كما أثبته ابن هشام بقوله: «إن الشَّيْء يعْطى حكم الشَّيْء إذا جاوره»[١٥]، ووافقهم الأزهري بقوله:«وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"»[١٦]، وحكم له ابن مالك بالصحة النحوية مشترطا أمن اللبس وفي ذلك يقول: «وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس»[١٧].

ومنهم مَنْ عرّض بمنكريه ولو اقتضى ذلك منه أن يَحُطَّ من شأنهم، يقول الآلوسي: «إمام النحاة الأخفش وأبا البقاء وسائر مهرة العربية وأئمتها جوزوا جر الجوار، وقالوا بوقوعه في الفصيح كما ستسمعه إن شاء الله تعالى، ولم ينكره إلا الزجاج –وإنكاره مع ثبوته في كلامهم– يدل على قصور تتبعه»[١٨].

كذلك عوّل على الجوار بعض المفسرين والمعربين في تعليل تخلي الاسم عن حركته الإعرابية، وتبعيته للاسم المجاور له السابق عليه، أذكر منهم: ابن زنجلة[١٩]، وابن سيده[٢٠]، والسمعاني[٢١] والزمخشري[٢٢]، والقرطبي[٢٣]، والبيضاوي[٢٤]، وابن كثير[٢٥]، وأبا السعود[٢٦].

ونفاه الزجاج بقوله: «فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله»[٢٧]، كما أنكره أيضا أبو جعفر النحاس بقوله: «لا يجوز أن يُعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط ... والدليل على أنه غلط قول

العرب في التثنية هذان جحرا ضَبٍّ خَرِبانِ وإنما هذا بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا»[٢٨].

وأحسب من هؤلاء المنكرين ابن الحاجب بقوله: «لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب»[٢٩].

ويُعزى إلى السيرافي وابن جني إنكارهما الخفض على الجوار، وأنهما تأولا قَوْلهم (خَرِبٍ) بِالْجَرِّ على أَنه صفة لضَب[٣٠]، ويعتقد البحث أن السيرافي تردد في موقفه من الحمل على الجوار بين الجواز والمنع، حين ذكر أنه «قد يجوز أن يكون الجزم أيضا على المجاورة للمجزوم، كما قالوا: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"»[٣١]، وذكر في موضع آخر أن العرب كانت تجنحُ إلى مراعاة القرب وحرمة الْمُجَاورَة، و"تختار حمل الشيء على ما يقرب منه"[٣٢]، وهو ما دفعني إلى عدم تصنيفه أحد الممانعين للحمل على الجوار.

جديرٌ بالذكرِ –أيضا– أن ابن جني عقد مبحثا في كتابه المنصف أسماه "إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه" جاء فيه: «ويدلك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة»[٣٣]، كما عقد ابن جني بابا في الخصائص تحت عنوان "باب الجوار" ذكر فيه أن الجوار على ضربين: أحدهما: تجاور الألفاظ وقد قسمه إلى متصلٍ ومنفصل، والضرب الآخر: تجاور الأحوال[٣٤]، كما أنه أجاز الجر على الجوار في كتابه: "المحتسب" حين خرج قراءة (المتينِ) بالكسر في قوله تعالى: ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾[٣٥] قائلًا: «وجر "المتين" على الوصفية أو الجوار»[٣٦].

أقوالُ ابن جني تلك جديرةٌ بالعرض والمناقشة؛ إذ يبدو لي من كتاباته أنه لم يكن مطرداً في موقفه من باب (الجوار) الَّذِي أنكره وتأوله تارة في الجزء الأول من الخصائص، ثم عاد وعقد له مبحثا مفصلا يتحدث فيه عن أحكامه وأقسامه تارة أخرى في الجزء الثالث من نفس الكتاب، وكذلك فعل في كتابه المنصف، ثم هو في أواخر سنينه يتكئ

على الجوار في كتابه "المحتسب" بوصفه مسوغا نحويا في كتابٍ خصّه بجمع ودراسة وتوجيه القراءات القرآنيَّة الشاذَّة.

ومن هذا القبيل أيضًا موقف أبي حيان الَّذِي صرح أن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ(٣٧)، ودلّت تعليقات له في مواضع عديدة من مؤلفاته على غير ذلك، يأتي البحث على ذكرها –إن شاء الله– في موضعها من البحث(٣٨).

وقريب من هذا موقف ابن هشام؛ إذ ذهب في المغني إلى أن الشَّيْء يعْطى حكم الشَّيْء إِذا جاوره، واستشهد بأمثلة تدل على وروده في باب النعت والعطف والتوكيد(٣٩)، وعقد له مبحثا في كتابه "شرح شذور الذهب"، وجعله قسما من أقسام المجرورات، ومما قاله: «من أَنْوَاع المجرورات مَا جر لمجاورة الْمَجْرُور وَذَلِكَ فِي بَابي النَّعْت والتأكيد، قيل وَبَاب عطف النسق»(٤٠)، ثم عاد وذكر في الموضع نفسِه أَن الْحمل على الْمُجَاورَة حمل على شَاذ فَيَنْبَغِي صون الْقُرْآن عَنهُ.

في حين صُنِّفَ الحملُ على الجوار كأحد الضرورات الشعرية من قِبلِ مجموعة أخرى من العلماء كابن خالويه، والحيدرة اليمني، والخازن، والزركشي، والآمدي(٤١).

كما تباينت آراء الباحثين المعاصرين في توجيه الجوار، فقد رأى فيها الدكتور تمام حسان برهانا على أن قرينة التبعية وهي معنوية قد تغني عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية، وأن الداعي إلى ذلك كان داعيًا موسيقيًّا جماليًّا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية وهو ما أسماه النحاة "المجاورة"(٤٢).

ويرى فيها الدكتور حنا حداد سمة مميزة لكلام بعض العرب أكرمه الله بالتمثيل لها في محكم آياته وقراءاته المختلفة كما مثل لغيرها مما هو معروف(٤٣).

وفي مقابل هذا الرأي نجد من الباحثين المعاصرين من أنكر الحمل على الجوار، بل وأباح تخطئة نصوص وشواهد فصيحة –لا سبيل إلى تخطئتها– وارتضى وصفها بالغلط والافتعال، ورُغْم أنَّ شواهد هذه الظاهرة قريبة الشبهِ بخروجِ التابع عن حركة

متبوعه في النعت المقطوع؛ ففي كليهما تسامحتْ العربيةُ وتخلتْ عن الحركة الإعرابية، إلا أننا لم نرَ مِن العلماء من عاب هذا الخروج على هذا النحو.

ومن أصحاب هذا الاتجاه المنكر للحمل على الجوار الدكتور خليل بنيان القائل: «ولا ريب أن كثرة وقوع هذا الضرب من الغلط في كلام الناس نثرا وشعرا لا يبيح الإقدام على القول بوقوع مثل ذلك في كلام الله»(٤٤)، كذلك ارتأى الأستاذ عباس حسن أنه من الواجب التشدد في إغفال الجر بالمجاورة، وعدم الأخذ به مطلقًا؛ لأن الداعي لاتخاذه سببًا للجر لم يكن سوى ورود أمثلة قليلة جدًا، وبعضها مشكوك فيه(٤٥)، وكذلك الدكتور إبراهيم السامرائي القائل: «ولو أنهم قطعوا القول بحمل ما زُعم أنه من قول العرب على الخطأ لانتهى هذا اللغط، ولكان من هذا أننا لم نشق بما حمل إلينا من صنعة لم تبنَ على علم حسن، ولكن النحاة قدموا على ما أخذوا به أنفسهم، وراحوا يتلمسون الشواهد التي تؤيد قولهم؛ ليفرضوا علينا ظاهرة مفتعلة، لم تجرِ على سنن كلام العرب»(٤٦)،

هذا النكران ربما يكون مرده نزعة نحوية حريصة على أن لا تتخلف العلامة الإعرابية، يتجلى ذلك في قول الدكتور مصطفى خاطر: «لا ريب أن تلك الشواهد التي ذكرها النحاة استشهادًا لهذا اللون من الحركات التي تطرأ على أواخر اللفظة المعربة من شأنها لو استقام الاستشهاد بها أن تثبت إعرابًا على غير وجه الإعراب الَّذِي ينظم سلكه كل أبواب النحو على طريق مستقيم وقياس مطرد»(٤٧).

وأحسب أن العرب كانت تجنحُ إلى مراعاة القرب وحرمة المجاورة، و«تختار حمل الشيء على ما يقرب منه»(٤٨)–كما سيتضح من كثرة شواهده الشعرية والنثرية في المبحث الثاني– وأن الحمل على الجوار كان مسوغا نحويا يُلجأ إليه في مَوَاضِعِ الضَّرُورَةِ، وربما في السعة أيضا؛ فلم يكن توجيها يركن إليه النحوي إذا لم يجد ما يحمل عليه، بل ربما حمل عَلَى الجوار وقد وُجِدَتْ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ. ومن ذلك ما جاء من تعليل أبي عبيدة وتوجيهه الخفض لكلمة (قِتَالٍ) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ

قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[٤٩] حين آثر حملها على الجوار[٥٠] هذا رُغم إمكان حمل الجر في الآية على البدلية، وكيف يُتصورُ فيها حملا على الجوار وقد وافق البدلُ فيها متبوعَه المبدل منه! فهي أقربُ إلى البدليةِ منه إلى الحمل على الجوار.

ومن ذلك –أيضا– استشهاد القرطبي بقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ* فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾[٥١] على استعمال الجوار في القرآن الكريم[٥٢]، ويبدو لي أنه لم يكن مُوفَّقا في التدليل على إثبات الجوار في القرآن بهذا الشاهد؛ لأن نظمَ الآية يأبى التخريج على الجوار، ومن ثم يحسب البحثُ أن هذه الأمثلة ونحوها تُحاجج أنصارَ القول: إن مسألة الجوار مسألة اصطنعها النحويون لتفسير هذه الأبيات التي لم يجدوا سببًا يؤدي إلى جر الكلمات المجاورة[٥٣].

كما لا يستبعد البحث أن تكون هذه الظاهرة اللغوية انعكاسا لبعض اللهجات العربية ذوات الأداء السريع التي ربما جنحتْ–آنذاك– إلى إتباع الكلمة حركة ما يجاورها من أجل ألا يثقل عليها الانتقال من الكسر إلى الضم أو الفتح، ويعضد هذا الرأي ملاحظة الدكتور إبراهيم أنيس «أن القبائل البدوية كانت تميل إلى الإتباع الحركي أو الانسجام الصوتي؛ لأنه يحقق لها السهولة في النطق ويوفر لها مجهودا عضليا، أما القبائل الحضرية فكانت غير ميالة إليه لحرصها على تحقيق الأصوات في نطقها بسبب التأني في الكلام»[٥٤]؛ ومن ثَم يتراءى لي أن هذه الأبيات تقف شاهدًا على أسلوبٍ من أساليب العربية أو لهجةٍ من لهجاتها حَفِظها واستعملها القرآنُ الكريم؛ لأنه نزل بلسانٍ عربي مبين.

المبحث الثاني

الأبواب النحوية التي دخلتها الظاهرة وشواهدها

أتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأبواب والشواهد النحوية التي ترخصت فيها العربيةُ عن الحركةِ الإعرابيةِ، وتخلتْ عنها، وجنحتْ إلى إتباع الكلمة حركة ما يجاورها ومراعاةِ القربِ، والبحث لا يهدف إلى الاستقراء والتتبع بقدر الوصول إلى هوية هذه الظاهرة، والوقوفِ على قولٍ راجحٍ بشأنِها؛ ومن ثمَّ جاء هذا المبحث متضمنا أهم الأبواب النحوية التي قيل فيها بتجاور الألفاظ المنفصل وإتباعها الحركي على المستوى النحوي.

الباب الأول: النعت

وتكثر فيه الشواهد القرآنية والشعرية مقارنة بغيره من الأبواب النحوية التي ورد فيها، بل ويمتاز عنها بشواهدَ من كلام العرب المنثور.

ولعله يحق لي القول: إنه لا يوجد أحدٌ من العلماء الذين أجازوا الحمل على الجوار لم يثبته في هذا الباب محتجا بالقول المأثور "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، وحتى لا نعيد كلاما ذكرناه في المبحث الأول(٥٥) فإن الخليلَ لم يُجز الجر بالجوار في التثنية وأجازه في الجمع، واشترط أن يكون الآخر مثل الأول(٥٦)، أما سيبويه فقد أجازه في التثنية والجمع(٥٧)، وقال الفراء وغيره: لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب كذلك(٥٨).

ويُعزى إلى السيرافي وابن جني إنكارهما الخفض على الجوار، وأنهما تأولا قَوْلهم (خَرِبٍ) بِالْجَرِّ على أَنه صفة لضَب، «قَالَ الأول: الأَصْل هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ الْجُحر مِنْهُ كمررت بِرَجُل حسن الْوَجْه مِنْهُ ثمَّ حذف الضَّمِير للْعلم بِهِ ثمَّ أضمر الْجُحر فَصَارَ خَرِبٍ»(٥٩)، وذهب الثاني في كتابه "الخصائص" إلى «أنه على حذف المضاف لا غير»(٦٠).

وكلامهما مردود عليهما بما نقله البغدادي عن أبي حيان قوله: «وتشبيه السيرافي الْمَسْأَلَة بِنَحْوِ قَول النَّحْوِيين: مَرَرْت بِرَجُل قَائِم أَبَوَاهُ لَا قَاعِدين تَشْبِيه غير صَحِيح»[٦١]، كذلك عقب ابن هشام على كلامهما بقوله: «ويلزمهما استتار الضَّمِير مَعَ جَرَيَان الصّفة على غير من هِيَ لَهُ وَذَلِكَ لَا يجوز عِنْد الْبَصرِيين وَإِن أَمن اللّبْس وَقَول السيرافي إِن هَذَا مثل مَرَرْت بِرَجُل قَائِم أَبَوَاهُ لَا قَاعِدين مَرْدُود لِأَن ذَلِك إِنَّمَا يجوز فِي الْوَصْف الثَّانِي دون الأول»[٦٢]، وزاد السيوطي أن «إبراز الضَّمِير حِينَئِذٍ وَاجِب للإلباس وَبِأَن مَعْمُول هَذِه الصّفة لِضعْفِهَا لَا يتَصَرَّف فِيهِ بالحذف»[٦٣].

ومن شواهده في باب النعت في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ﴾[٦٤]؛ لأن (مُحِيطٍ) في المعنى صفةٌ لـ(عَذَابَ)، إذ اليوم ليس بمحيط وإنما المحيط العذاب، والأصلُ: عذاب يوم محيطاً[٦٥]، يقول العكبري: «وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: عَذَابُ يَوْمٍ مُحِيطٍ عَذَابُهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ مُحِيطًا قَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ؛ فَيَجِبُ إِبْرَازُ فَاعِلِهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ»[٦٦]، و وفي اعتقادي أنه لما كان وصف اليوم بالإحاطة ليس واقعا في كلام العرب تعين حمل الجر في الآية على المجاورة؛ لأن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ﴾[٦٧] قُرِئَ (الْأَيْمَنِ) بالجر[٦٨]، ووجَّهها الزمخشري بالحمل على الجوار[٦٩]، وإلى هذا القول ذهب كل من الرازي[٧٠]، والآلوسي[٧١].

ومنعه أبو حيان قائلا: «وَهَذَا مِنَ الشُّذُوذِ وَالْقِلَّةِ بِحَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُخَرَّجَ الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَعْتٌ لِلطُّورِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْيُمْنِ وَأَمَّا لِكَوْنِهِ عَلَى يَمِينِ مَنْ يَسْتَقْبِلُ الْجَبَلَ»[٧٢].

ولا يخفى ما في كلام أبي حيان من تأويلٍ متكلف؛ ولذا تعقبه الآلوسي قائلا: «والحق أن القلة لم تصل إلى حد منع تخريج القراءة لا سيما إذا كانت شاذة على ذلك وتوافق القراءتين يقتضيه»(٧٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾(٧٤)، قرأ الجمهور برفع المتين على أنه نعت للرزاق أو لـ (ذو القوة) أو على أنه خبر بعد خبر أو على إضمار مبتدأ أو نعت لاسم (إنّ) على الموضع(٧٥)، وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش (ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ) بالخفض(٧٦).

و يذكر ابن جني في توجيه هذه القراءة أنها تحتمل أمرين: أحدهما أن يكون وصفا للقوة، فذكره على معنى الحبل، والآخر أن يكون أراد الرفع وصفا للرزاق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه، على قولهم: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ(٧٧).

وبينما تأول الفراء قراءة الجر بأن «جعله من نعت القوة، وإن كانت أنثى فى اللفظ، فإنّه ذهب إلى الحبل وإلى الشيء المفتول»(٧٨)– كان توجيه الزمخشري لهذه القراءة «بالجر صفة للقوّة على تأويل الاقتدار، والمعنى في وصفه بالقوة والمتانة: أنه القادر البليغ الاقتدار على كل شيء»(٧٩).

ويرجح البحث أن أبا حيان لم يكن ممانعا أن يُحمل الخفض في هذه القراءة على الجوار؛ إذ إنه ذكر رأي ابن جني فيها دون اعتراض أو تعقيب(٨٠)، وهذا مخالف لسمته في الآيات التي أبدى فيها ممانعته الحمل فيها على الجوار(٨١)، ولا يخفى ما في هذا من دلالة على عدم ممانعته.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾(٨٢)، إذ ذهب بعضهم إلى إعراب (أَلِيمٍ) على أنه جُرَّ على الجوار؛ لأنه في المعنى صفة للعذاب، والأصل: عذاب يوم أليماً(٨٣).

وأحسب أن تخريج (أَلِيمٍ) في الآية السابقة على الجوار وجعله وصفا للعذاب يقلل من روعة البيان القرآني ويُفوّت بديعه؛ لأن في جعله صفة لليوم–ولو مجازا– أبلغ في تصوير شدة ذلك اليوم وهوله وهو وصف مستعمل في كلام العرب للمبالغة.

وقد يُقال مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[٨٤]؛ إذ جاء العصوف في الآية تابعًا لليوم فِي إعرابه، وقيل إنَّما في المعنى العصُوف للريح، وأجازه الفراء وخرجه على ثلاث جهات، إحداها: أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصَّة فلما جاء بعد اليوم أُتْبِع إعراب اليوم وَذَلِكَ من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه[٨٥].

كما أن أبا حيان ذكر هذا التخريج من غير تعقيب دال على ممانعته، ومعقبا بقوله: «عاصف من صفة الريح، إلا أنه لما جاء بعد اليوم اتبع إعرابه كما قيل: جحر ضَبٍّ خَرِبٍ، يعني: إنه خفض على الجوار»[٨٦].

ومن شواهده أيضا في باب النعت قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٨٧] فقراءة الجمهور بالجر جعلت (كَذِبٍ) وصفا لـ(دَمٍ)، والمعلوم أن الدم لا يكون كذبا، ومن ثَمَّ أشكل لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام، وهو الأمر الَّذِي بررِه الخليل بأن الجر فيه جاء بالْقرب والجوار، ومجازه عنده (كذبا) على معنى وجاؤوا كذبا على قَمِيصه بِدَم[٨٨].

وقد يُجاب عنه بقول الفراء: مَعْنَاهُ: مَكْذُوب، وَالْعرب تَقول للكذِبِ: مَكْذُوب وللضعفِ مضعوف، فيجعلون المصادر فِي كثيرٍ من كَلَامهم مَفْعُولا[٨٩]، ووافقه الْأَخْفَش، والزّجاج، وابن قتيبة، وابن الجوزي، والرازي[٩٠]، فهو لديهم عَلَى تَقْدِيرِ دَمٍ ذِي كَذِبٍ وَلَكِنَّهُ جعلَ نَفْسَهُ كَذِبًا لِلْمُبَالَغَةِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[٩١]، حيث قرأ يحيى بن وثاب وحمزة والكسائي[٩٢] (الْمَجِيدِ) بالخفض، وللعلماء في توجيه هذه القراءة مذاهب: منها: حمل هذه

القراءة على الخفض على الجوار، وجعل (الْمَجِيدِ) وصفا لـ(ذُو الْعَرْشِ) لا للعرش نفسه؛ لأن (الْمَجِيدِ) من صِفَات الله تعالى [٩٣].

ومنهم من جعله نعتا للعرش، قال بهذا الفراء والأخفش والزجاج والفارسي وابن خالويه ومكي والعكبري وأبو حيان وغيرهم[٩٤].

ويرى النحاس أن القراءة بالخفض جائزة دون الحاجة إلى الحمل على الجوار على أن يكون التقدير إنّ بطش ربك الْمَجِيدُ نعت[٩٥]، ولا يخفى ما في هذا الوجه من شططٍ في تأويل الإعراب والمعنى خاصة أن لنا في جعل (الْمَجِيدِ) نعتا للعرش مندوحة عنه، وهو قول الفراء[٩٦].

ويكثر لهذه الظاهرة شواهد عديدة في باب النعت من كلام العرب، يستشهد البحث منها بما ارتأى فيه أن قبول الحمل فيها على الجوار كان أسوغ وأقوم قيلا من التخريجات الأخرى:

قول دريد بن الصمة: وطاعَنْتُ عنه الخيلَ حتّى تبدَّدَتْ وحتْى عَلاني حالكُ اللّونِ أسودِ[٩٧]

حيث جرَّ (أَسْوَدِ) على جوار (اللّونِ)، وإلا فالقياس يقتضي رفعه؛ لأنه وصف (حَالِكُ).

وقول امرئ القيس: كأنّ ثَبيرًا في عَرانينِ وَبْلِهِ...كَبيرُ أُناسٍ في بجادِ مُزَمَّلِ[٩٨]

حيث جرَّ (مُزَمَّلِ) على جوار (بجادِ)، وإلا فالقياس يقتضي رفعه؛ لأنه وصف (كبيرُ أناس).

وقول الأخطل: جزى اللهُ عَنّي الأَعوريْن مَلامَةً وفروةَ ثَفْرَ الثَّورةِ المَتضاجِمِ[٩٩]

حيث جرّ (المَتضاجِمِ) على جوار (الثَّورةِ) وإلا فالقياس يقتضي نصبه؛ لأنه وصف (ثَفْر).

وقول ذي الرمة: كأنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأوتارِ مَحْلُوجِ[١٠٠]

حيث جرّ (مَحْلُوجِ) على جوار (الأوتارِ)، وإلا فالقياس يقتضي نصبه؛ لأنه وصف (قُطْنًا).

وفي قول ذي الرمة: تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ(١٠١)

يقول الفراء: «قلت لأبى ثروان وقد أنشدنى هذا البيت بخفض: كيف تقول: تريك سنّة وجه غيرَ مقرفة؟ قال: تريك سنّة وجه غيرِ مقرفة. قلت له: فأنشد، فخفض (غير) فأعدت القول عليه فقال: الَّذِي تقول أنت أجود ممّا أقول أنا وكان إنشاده على الخفض»(١٠٢).

ويبدو لي أن إصرار وتمسك أبي ثروان إنشاد البيت بالجر يعكس درايته بصحة هذا الوجه الذي أتى به، وإيثاره المناسبة الموسيقية للحركات على الضبط النحوي، ولعله يكفي أن أذكر شهادة المؤرخين لأبي ثروان العُكلي الَّذِي قالوا عنه إنه أعرابي فصيح تعلم في البادية وإنه مِمَّن تُؤْخَذ عَنهُ اللُّغَة والعربية، ورووا أنه كان حكمًا من الحكام اللغويين(١٠٣)– لنتحققَ أن المجاورةَ كانت رخصةً لغويةً أو أسلوبا درجتْ عليه ألسنة العرب الفصحاء.

ومن شواهد التجاور المنفصل في كلام العرب قول العجاج: كأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمِلِ(١٠٤)

«فخفض "المُرْمَلِ" على الجوار، وكان ينبغي أن يقول: "المرملا" لكونه وَصْفًا»(١٠٥).

وأما قول الحطيئة: فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ(١٠٦)

فجاء في خزانة الأدب: «أَن سِيبَوَيْهِ اسْتدلَّ بِهِ على جر الْجوَار ردا على الْخَلِيل فِي زَعمه أَنه لَا يجوز إِلَّا إِذا اتّفق الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ فِي أُمُور...مِنْهَا اتِّفَاقهمَا فِي

التَّذْكِير والتأنيث وَهَذَا الْبَيْت يرد عَلَيْهِ فَإِن هموز نعت الْحَيَّة المنصوبة، وجر لمجاورته لأحد المجرورين وَهُوَ بطن أَو وَاد»(١٠٧).

وخرجه البغدادي بأن الْحَيَّة للذّكر وَالْأُنْثَى، فَيجوز للخليل أَن يَدعِي توَافق الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ تذكيراً بِجعْل الْحَيَّة للْوَاحِد الْمُذكر من الْجِنْس وَكَذَلِكَ هموز فَإِنَّهُ فعول يُوصف بِهِ الْمُذكر والمؤنث(١٠٨).

ومن شواهد الجوار في كلام العرب قول الفرزدق:

إذا يَثُورُونَ أَفْوَاجاً كَأَنّهُمُ جَرَادُ رِيحٍ من الأجداثِ مَنشورِ(١٠٩)

فـ(منشور) كَانَ حَقه الرّفْع لِأَنَّهُ نعت لجراد وَلكنه خُفض على الْمُجَاورَة والإتباع.

وأما قَول الشَّاعِر: فيا معشر العزاب إِن حَان شربكم فَلَا تشْربُوا مَا حج لله رَاكبِ(١١٠)

فقد كان حقيقٌ بالشاعر أن يروي عجز بيته بالرفع (رَاكِبُ) كونه الفاعل، إلا أنه رواه بالجر(رَاكِبِ) وأجاز الخليل فيه الحمل على الجوار، حيث عقب على البيت بقوله: «فخفض رَاكِبًا على الْقرب والجوار، وَمحله الرّفْع بِفِعْلِهِ»(١١١)، ولم أقف– فيما وقع اطلعتُ عليه–على أحد من النحويين بعد الخليل وافقه القول أو عارضه؛ إذ لم يأتِ ذكر البيت في كتاباتهم أو شروحاتهم، سوى المظفر بن الفضل العلوي (ت٦٥٦هـ) الَّذِي اعتبر صنيع الشاعر في بيته لحنا قبيحا، تحدث عنه قائلا: «فمن ذلك اللحنُ الَّذِي سمّوْهُ جرّاً على المجاورة قال الشاعر: ... ماحَجّ للهِ راكبِ، وهذا لَحْن قبيح، وصوابُه ما حجّ لله راكبُ»(١١٢).

أما قول الشاعر: أَطُوف بهَا لَا أرى غَيرهَا كَمَا طَاف بالبيعةِ الراهبِ(١١٣)

فقد استشهد به الخليل على الجر بالمجاورة مُعَقِبا: «خفض الراهب بِالْقربِ والجوار وَالْوَجْه فِيهِ الرّفْع كَمَا قَالُوا: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»(١١٤).

وينفي المظفر بن الفضل بن يحيى حمل الجر فيه على الجوار بقوله: «جعل الراهبَ مروراً على الجوار وهو لحْنٌ قبيح، وصوابه: كما طاف بالبيعةِ الراهِبُ»[١١٥].

ولم يلقَ هذا البيت من النحويين اهتماما، وكان حاله هو الآخر كحال سابقه؛ رُغم أن الخليل استشهد بهما في مبحث (الخفض بالجوار).

وبعض النحاة المتأخرين لم يقصر التبعية على الجوار بالمجرور بل أجاز ذلك في المرفوع مستدلا بقول المتنخل الهذلي: السّالكُ الثُّغْرةَ اليَقظانَ كالِئُها مَشيَ الهَلُوكِ علَيها الخَيعَلُ الفُضُلُ [١١٦]

برفع (الفُضُلُ) إتباعًا للمرفوع قبله (الخَيعَلُ)، والقياس يقتضي جره كونه نعتا لـ (الهَلُوكِ) المجرور بإضافته إلى المصدر (مَشيَ)[١١٧].

الجدير بالإشارة أن الدكتور محمود الطناحي ذكر فى حواشى تحقيق "أمالي ابن الشجري" أن أول من قال برفع (الفُضُلُ) على المجاورة هو ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ)؛ حين قرر الأخير في كتابه "المعاني الكبير في أبيات المعاني" أن «الثغرة والثغر سواء وهو موضع المخافة، والكالئ الحافظ، والخيعل ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر، والهلوك المتثنية المتكسرة، والفضل من صفة الهلوك وكان ينبغي أن يكون جراً ولكنه رفعه على الجوار للخيعل»[١١٨].

في حين أن البحث قد وقف على أن البغدادي قد نصَّ على أن الأصمعي(ت:٢١٦هـ) أول مَنْ قال بالرفع على الْمُجَاورَة [١١٩].

وعقب أبو حيان على البيت السابق بقوله: «وأَكْثَرهم يعْتَقده مَخْصُوصًا بالمجرور وَقد جَاءَ فِي الْمَرْفُوع كما أنشدنا في الفضل، أنشده بعضهم على أنه من هذا الباب»[١٢٠].

وقيل في رَفْع (الفُضُلُ) أقاويل، منها ما حمله على أنه صفة للخيعل المرفوع على الابتداء[١٢١]، ومنها ما جعله نعتا للهَلوك المجرور اللفظ بالإضافة المرفوع الموضع بالفاعلية، فرفع (الفُضُلُ) حملًا على الموضع[١٢٢]، واستنادا إلى أن المجرور بالمصدر

المضاف إن كان مرفوع المحل، فلك فيما نعت به أو عطف عليه أن تجره حملا على اللفظ، وهو الأجود ما لم يعرض مانع، ولك أن ترفعه حملا على الموضع[١٢٣].

وقد اشترط أبو حيان في العطف على الموضع أن يكون للاسم لفظ وموضع، وأن يكون الموضع بحق الأصالة، وأن يكون ثم محرز للموضع[١٢٤]، كما يُذْكَرُ أنه ساق في الارتشاف شاهدا للحمل على الجوار في المعرفة ردا على ابن جني الَّذِي قصره على النكرة وهو قَول أبي ثروان فِي الْمفضل: (كَانَ وَالله من رجالِ الْعَرَبِ الْمَعْرُوفِ لَهُ ذَلِك)، بخفض (الْمَعْرُوف) على الْمُجَاورَة[١٢٥].

هذا، وكَلَام أبي ثروان لا يُمكن فيه أن يكون (المعروفِ) تابعا للمجرور الَّذِي قبله بحال، ولا تخريج للجر هاهنا سوى الحمل على الجوار، وأُذَكِّرُ أنه العالم المشهود له بالفصاحة، وممن يُعدُّ كلامه حُجة [١٢٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الباحثين المحدثين فسّر إتباع حركة النعت السببي لما قبله على الجوار، ففي نحو: (رأيتُ الرجلَ الكريمةَ أمُّهُ) تبع النعت ما قبله في حركة الإعراب، مع أنه من حيث المعنى يرتبط بما بعده؛ ففي هذه العبارة لا يتصف الرجل بالكرم بل أمه، ويقتضي ذلك أن تُرفع كلمة الكريمة تبعا لمنعوتها الأصيل، ولكنها نُصبت على أساسٍ من الإتباع اللفظي، ومسوغه المجاورة وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجامٍ في الحركات[١٢٧].

الباب الثاني: العطف

يُعزى إلى أبي حيان القول إن مجيء المجاورة في العطف ضَعِيف وَلم يحفظ من كَلَام العرب، وَالْفرق بَينه وَبَين النَّعْت والتوكيد أَنَّهُمَا تابعان بِلَا وَاسِطَة فهما أَشد مجاورة من الْعَطف المفصول بِحرف الْعَطف[١٢٨]، ويصرح السمين الحلبي والسيوطي أن المجاورة لا تجري في باب العطف[١٢٩]، ومجمل القول في هذه المسألة أن كثيرا من العلماء لا

يستحسن الجوار في المعطوف معللين ذلك أن حرف العطف حاجز ومبطل للمجاورة، ولم تتكلم به العرب(١٣٠).

ومن شواهد التجاور المنفصل في باب العطف في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾(١٣١) حيث قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو (وَأَرْجُلِكُمْ) بالخفض عطفا على (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) وكذا رواه أبو بكر عن عاصم(١٣٢)، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص (وَأَرْجُلَكُمْ) بنصب اللام(١٣٣)، وعليه فيكون عطفا على قوله (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ)، أي: واغسلوا أرجلكم، ولذا كانت الآية محل خلاف بين أهل التشريع في وجوب غسل الأرجل عند الوضوء أومسحها.

وللعلماء في توجيه قراءة الجر مذاهب وهي:

١- أن الجر في (أَرْجُلِكُمْ) محمول على الجوار في اللفظ وإن كانت غير موافقة لها في المعنى؛ لأن الرءوس تُمسح والأرجل تُغسل، وهو مذهب أبي عبيدة الَّذِي نص عليه قائلا: « مجرور بالمجرورة التي قبلها، وهى مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول»(١٣٤)، وحذا حذوه الأخفش بقوله:« ويجوز الجر على الإتباع وهو في المعنى "الغَسْل" نحو "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" والنَصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار»(١٣٥)، ووافقهما ابن زنجلة والسمعاني والعكبري والبيضاوي وابن كثير والسيوطي والآلوسي(١٣٦).

واعترض على هذا القول الزجاج بحجة أن الخفض على الجوار لا يكون في كلمات الله(١٣٧)، وذكر ابن خالويه أنه «لا وجه لمن ادّعى أنّ الأرجل مخفوضة بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال، والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال» (١٣٨)

وضعفه ابن هشام وحجته أن خفض الجوار لَا يكون فِي النسق؛ لِأَن حرف العطف حاجز بَين الاسمين يمْنَع من التجاور ومبطل له(١٣٩).

٢- أن العطف في (وأَرْجُلِكُمْ) هو عطف على الرءوس، وأن القرآن أُنزل بالمسح ثم عادت السنة للغسل، وهو مذهب الفراء والزجاج وابن خالويه ومكي(١٤٠).

٣- أن العطف في (وأَرْجُلِكُمْ) هو عطف على الرءوس، والواجب مسح الأرجل، وهو مذهب الطبري(١٤١).

٤- أن العطف في (وأَرْجُلِكُمْ) هو عطف على الرءوس، لكن المراد مسح الخفين، ورجحه ابن هشام(١٤٢).

٥- أن العطف في (وأَرْجُلِكُمْ) هو عطف على الرءوس، وأن المراد من المسح الغسل. قال بهذا الفارسي(١٤٣).

٦- «أن المسح والغسل واجبان جميعا والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب والقراءتان بمنزلة آيتين»(١٤٤)، واستحسنه النحاس.

٧- وَقيل: «هُوَ عطف على الرؤوس مُحكم اللَّفْظ لَكِن التَّحْدِيد يدل على الْغسْل فَلَمَّا حد غسل الأرجل إِلَى الْكَعْبَيْنِ كَمَا حد غسل الْأَيْدِي إِلَى الْمرْفقين علم أَنه غسل كالأيدي»(١٤٥)، ذكره مكي.

٨- وحمل الزجاج الجر على غير الجوار فقال: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالخفض على معنى فاغسلوا؛ لأن قوله (إِلَى الْكَعْبَيْنِ) قد دل عليه؛ لأن التحديد يفيد الغسل كما جاء في تحديد اليد (إِلَى الْمَرَافِقِ) ولم يجئ في شيء في المسح تحديد كما قال في الرءوس (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) من غير تحديد(١٤٦).

أن الأرجل مجرورة بحرف جر مقدر، دَلَّ عليه المعنى، ويتعلّق هذا الحرف بفعل محذوفٍ أيضاً يليق بالمحلّ، مما يعني أنه ادعى حذف جملةٍ فعليةٍ وحَذْفُ حرف جر،

وهو ما يُفهم من قول العكبري: «أَنْ يَكُونَ جَرُّ الْأَرْجُلِ بِجَارٍّ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَافْعَلُوا بِأَرْجُلِكُمْ غَسْلًا»(١٤٧).

ولعله لا يخفى ما حوته هذه التخريجات –لقراءةٍ متواترةٍ– من تأويلاتٍ دفعت بالنحاة والمفسرين –وهم بصدد توجيه هذه القراءة– إلى القول بالحذف والتقدير، أو تأويل الكلام والخروج به عن ظاهره، ويرجح البحث أن يُحمل الجر في هذه الآية لفظا لا معنى، بعيدا عن تأويل الكلام، والخروج به عن ظاهره.

ومن شواهده في باب العطف في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(١٤٨)، حيث رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ (وَرَسُولِه) بِالْجَرِّ(١٤٩)، ولا يجوز فيه العطف على المشركين لأنه معنى فاسد، وَخَرَجَتْ هذه القراءة عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْجِوَارِ. وَقِيلَ: هِيَ وَاوُ الْقَسَمِ(١٥٠).

ويميل البحث إلى أن التخريج الأول هو الأنسب؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْقَسَمِ بِرَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– هَاهُنَا مَعَ مَا ثَبَتَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وهو ما ذكره الشوكاني(١٥١).

ومن شواهده في باب العطف في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ*بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ*لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ*وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ*وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ*وَحُورٌ عِينٌ﴾(١٥٢) حيث قُرئت الآية الأخيرة بالخفض (وَحُورٍ عِينٍ) وهي قراءة سبعية(١٥٣)، ويجمع المفسرون على أن الحور العين لا يُطاف بهنّ، ولذا كان للعلماء في توجيه هذه القراءة أقوال منها: أنها مجرورة على الجوار، ولعل أول من استند إلى هذا التخريج– فيما وقفتُ عليه– هو الماتريدي(١٥٤)، وبه قال العكبري والبيضاوي(١٥٥)، وذكره ابن هشام في صدارة التخريجات التي أوردها لهذه القراءة ولم يبدِ عليه اعتراضا(١٥٦).

وقريب من هذا التخريج قول الفراء إن العطف في الآية كان على اللفظ دون المعنى وهو ما عبر عنه الفراء بقوله: «أُتبع آخر الكلام أوله»[١٥٧]، وقيل: إن معنى يطوف عليهم بكذا وكذا ينعمون به، فيصير المعنى: يُنعّمون بفاكهة وبلحم وبحور عين. وهذا ما ذهب إليه مكي ومن تابعه[١٥٨]، وقيل: وجه الجرّ أن تحمله على تقدير: أولئك المقرّبون في جنّات النعيم، وفي حور عين، أي: في مقاربة ومعاشرة حور عين، فحذف المضاف، وهو قول الفارسي والزمخشري[١٥٩]، ونسبه أبو حيان إلى الزمخشري معقبا عليه: «وهذا فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي»[١٦٠].

كل هذه التخريجات حملت الإعراب على المعنى لا على اللفظ، وارتضى البحث منها الوجه الأول؛ وهو الحمل على اللفظ دون المعنى؛ كونه أبعد عن التكلف في التأويل، وعن قُطْرُب أنه ارتأى أنه مَعْطُوفٌ حقيقة عَلَى الْأَكْوَابِ وَالْأَبَارِيقِ مِنْ غَيْرِ حَمْلٍ عَلَى الْمَعْنَى. قَالَ: وَلَا يُنْكَرُ أَنْ يُطَافَ عَلَيْهِمْ بِالْحُورِ وَيَكُونُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لَذَّةٌ[١٦١].

ومنه قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ﴾[١٦٢] فقد قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ وَمُجَاهِدٌ وَأَبُو عَمْرٍو (وَنُحَاسٍ) بالجر[١٦٣]، وفي توجيه هذه القراءة قيل: (نحاس) بالجر معطوف على (شواظ) ولكنها مجرورة في اللفظ على الجوار، وهو قول القرطبي والآلوسي[١٦٤].

وقيل: إن (نحاس) معطوف على (نار) وإليه ذهب الفراء والزمخشري والعكبري والشوكاني[١٦٥]، وأحسب أن هذا الوجه ضعيفٌ، ولا يستقيم معه المعنى إلا لمن جعل معنى الشواظ النار والدخان جميعا، وهو ليس كذلك؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شُوَاظٌ مِنْ نُحَاسٍ[١٦٦]، ولا تستقيم معه اللغة إلا على حيلة واعتذار– على حد تعبير النحاس[١٦٧]– إذ لن يُسوغ إلا بتَقْدِيرِ حَذْفِ مَوْصُوفٍ« كَأَنَّهُ قَالَ: (يُرْسَلُ عَلَيْكُما شُواظٌ مِنْ نارٍ) وشئ من نحاس، فشيء مَعْطُوفٌ عَلَى شُوَاظٍ، وَمِنْ نُحَاسٍ جُمْلَةٌ هِيَ صفة لشيء، وحذف شيء، وَحُذِفَتْ

(مِنْ) لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهَا فِي (مِنْ نارٍ) .... فَيَكُونُ (نُحَاسٌ) عَلَى هذا مجرورا بمن الْمَحْذُوفَةِ»[١٦٨].

ويرجح البحث أن التبعية في (وَنُحَاسٍ) بالحمل على الجوار أولى من هذه التأويلات البعيدة المتكلفة ليستقيم بها المعنى، ويؤيد ذلك أن من قرأ (وَنُحَاسٌ) بالرفع عطفه على (شُوَاظٌ) وهو أصح في المعنى؛ لأن الشواظ هو اللهب الَّذِي لا دخان فيه، والنحاس الدخان، وكلاهما يتكون من النار، وأما عطفه على النار ففيه بُعد؛ لأنه يصير المعنى أن اللهب يتكون من الدخان، وهو ليس كذلك إنما يتكون من النار وقد روي عن أبي عمرو قوله: لا يكون الشواظ إلا من نار وشيء آخر معه، يعني أنه يكون من شيئين من نار ودخان[١٦٩].

ومما يعضد هذا الرأي الَّذِي ذهبتُ إليه قراءة زَيْد بْن عَلِيٍّ: (نُرْسِلُ) بِالنُّونِ، عَلَيْكُمَا شُوَاظًا بِالنَّصْبِ، مِنْ نَارٍ وَنُحَاسًا بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى شُوَاظًا[١٧٠] .

ويؤيد هذا التوجيه قول الطبري: «وَالَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالْكَلَامِ أَنَّهُ تَوَعَّدَهُمْ بِنَارٍ هَذِهِ صِفَتُهَا أَنْ يُتْبِعَ ذَلِكَ الْوَعْدَ بِمَا هُوَ خِلَافُهَا مِنْ نَوْعِهَا مِنَ الْعَذَابِ دُونَ مَا هُوَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا، وَذَلِكَ هُوَ الدُّخَانُ»[١٧١]؛ فَيكون بذلك جل ذكره قد وصف شَيْئَيْنِ من الْعَذَاب من نوع وَاحِد كل وَاحِد مِنْهُمَا عَذَاب على حِدة.

ومن شواهد التجاور في باب العطف قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾[١٧٢]؛ فإن قوله تعالى (وَالْمُشْرِكِينَ) جاء مجرورًا، والأصل فيه أن يكون معطوفًا على الاسم الموصول (الَّذِين)، الَّذِي هو في محل رفع اسم كان، ولكنه جاء مجرورا بالْمُجَاورَة لقوله (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) في رأي الكوفيين [١٧٣].

وقيل في توجيه الجر: إنه من قبيل عطف المشركين على أهل الكتاب كأنه قال: من أهل الكتاب ومن المشركين؛ ولذلك خفض المشركين، ولم يقل: (والمشركون)، ولا يخفى ما في هذا التوجيه من تأويل وتقدير، ومما يعكس تخالُف أصحاب هذا التوجيه

أنهم ارتأوا في توجيه قراءة الرفع القول: إن (وَالْمُشْرِكُونَ) –بِالرَّفْعِ– عطفا على الموصول(١٧٤).

وأحسب أنه مما يؤيد حمل الجر فيه على التَّجَاور قراءةُ الأعمش (والمشركون) بالرفع(١٧٥)؛ وهو ما يرجح القول لديَّ إن المعطوف عليه هو الاسم الموصول (الَّذِينَ كَفَرُوا) وليس (أَهْلِ الْكِتَابِ).

والحمل على الجر في باب العطف فيه نقولٌ كثيرة (١٧٦)، وهو مَعَ الْوَاوِ مَشْهُورٌ فِي أَشْعَارِهِمْ مِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدُوهُ: لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ وَمُوثَقٍ فِي حِبَالِ الْقَدِّ مَجْنُوبِ(١٧٧)

حيث خفض الشاعر (وَمُوثَقٍ) بالمجاورة لـ(مُنْفَلِتٍ) رغم أن حقه الرفع عطفا على (أَسِيرٌ)، نص على ذلك الباجي والعكبري وناظر الجيش والآلوسي والقاسمي(١٧٨)، وأجاز بعضهم أن يقال فيه: إن العطف بالجر لصلاحية وقوع غير موقع إلا(١٧٩)، ويحسبه البحثُ تأويلا متكلفا يحاول أن يثني تبعية المجاورة؛ لأن الإعراب لا يكون على هذا النحو من تأويل المعنى وصلاحية وقوع الكلمات بعضها مكان بعض.

ومن شواهد التجاور المنفصل في باب العطف في كلام العرب: قول زهير:

لَعِبَ الزمان بها وغيَّرها بعدي سَوَافِي المُورِ والقَطرِ(١٨٠)

ويُعزا إلى الكوفيين القول: القطر(المطر) لا يسفى وليس له سواف كالمور، ومن ثم فإنه ليس معطوفا على المور وهو الغبار، وإنما خفضه الشاعر لمجاورته للمخفوض، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعًا فيقال (الْقَطْرُ) بِالرَّفْعِ لأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (سَوَافِي) الْمَرْفُوعِ بِأَنَّهُ فَاعِلُ (غَيَّرَ)(١٨١).

وقد تكلف أبو البركات الأنباري الرد عليهم بما لم تورده شروحات البيت، وربما لم يجئ على خاطر قائله، ردا مفاده احتمالية «أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي»(١٨٢)، فجعل القطر

معطوفا على المور، وأتى بما لم تنقله المعاجم، كل ذلك لينفي المجاورة في البيت، واختاره البغدادي مبررا تبعية القطر للمور في الجر بقوله: «وَوَجهه أَن الرِّيَاح السوافي تذري التُّرَاب من الأَرْض وتنزل الْمَطَر من السَّحَاب»[١٨٣]، فخالف بذلك سنة الله في كونه؛ إذ جعل الرياح تسفي الترابَ والمطرَ!

ومنه قول الشاعر: كم تَمَشَّشْتُ مِنْ قَصّ وإنْفَحَةٍ جَاءَتْ إليك بِذَاكَ الأَضْؤُنُ السُّودُ [١٨٤]

وفيه يأبى المعنى أن يكون المعطوف (إنْفَحَةٍ) داخلا في حكم المعطوف عليه (قَصّ) وهو عظام الصدر[١٨٥]؛ لأن العامل فيه (المَشُّ) يعني: مَصّ أَطْرَافِ العِظَامِ مَمضُوغاً[١٨٦]، والأنفحة هي الْكَرِشُ وقيل مَا يُؤْخَذُ مِنْ الْجَدْيِ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ غَيْرَ اللَّبَنِ[١٨٧]، وإلى ذلك فطن أبو الحسن الملقب بكراع النمل؛ حيث ارتأى أن المعنى يُوجب أن يكون التقدير في البيت: كَمْ قد تَمَشَشْتَ من قَصّ وأكلت من إنفحةٍ[١٨٨].

وقريب من هذا ما ذكره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حين حمل الجر في (إنْفَحَةٍ) على الجوار قائلا: «تقدير الكلام: كم تمششت من عظم وأكلت إنفحة، ويكون إنفحة منصوبًا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة»[١٨٩].

وينص بعض النحاة على أن الواو –دون باقي حروف العطف– تنفرد بصلاحية العطف بها على الجوار [١٩٠]، وهو قولُ أحسبه مردودا بالشاهدين الآتيين الثابت فيهما العطف على الجوار بالأداتين (الفاء) و (أو)؛ يقول الفرزدق:

فَهَلْ أَنْتَ إنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاحِلٌ إِلَى آلِ بِسطَامِ بْنِ قَيْسٍ فَخَاطَبِ[١٩١]

حيث وقع قوله (فَخَاطَبِ) مَخْفُوضًا بِالْمُجَاوَرَةِ، وحقه الرفع؛ كونه معطوفا على (رَاحِلٌ)[١٩٢]، والبيت من قصيدة مجرورة القافية، ولو جاء الشاعر بالشاهد مرفوعا لكان في البيت إقواء، وهو عيب من عيوب القافية.

وأما قول امرئ القيس: فظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ(١٩٣)

فالْقَدِير: الْمَطْبُوخ فِي الْقدر، وَهُوَ عِنْدهم معطوف على (صَفِيفَ) المنصوب بأنه مفعول اسم الفاعل الَّذِي هو (مُنْضِجٍ)، ولما ورد في البيت مجرورا قيل في تخريجه أنه خفض على الْجوَار(١٩٤).

وقيل: هو من قبيل حذف الْمُضَاف وإبقاء الْمُضَاف إِلَيْهِ مقامه، والتقدير: أَو طابخ قدير(١٩٥).

وهذا التأويل يُعد في بابه قليلا؛ لأن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابي قليل ومشروط بأن يكون المضاف المحذوف معطوفا على ما يماثله أو يقابله، ويستبعد البحث هذا التأويل لأنه يؤدي بالكلام إلى الركاكة؛ إذ إنه من المعلوم أن الإنضاج يشمل الصفيف والقدير؛ ولذا أتساءل عن الداعي لتقدير(طابخ) والكلام قبلها يشملها! وربما جانبهم التوفيق في تقديرهم (طابخ)، ولو أنهم قدروه بـ (منضج) لكان أثبت وأوثق.

وقد ذكر التبريزي أن أجود ما قيل فيه «إنه كان يجوز أن يقول (من بين منضج صفيف شواء) فحمل قديرا على صفيف لو كان مجرورا، وشرح هذا أنك إذا عطفت اسما على اسم، وكان يجوز لك في الأول إعرابان فأعربته بأحدهما ثم عطفت الثاني عليه جاز لك أن تعربه بإعراب الأول وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول»(١٩٦)، ولا يخفى أن هذا الرأي مبني على التوهم، وحمل (قدير) على (صفيف) لو كان مجرورا بإضافة (منضج) إلى (صفيف)، والوجه الَّذِي ذكره الشاعر يوجب –عند الجمهور– في (قدير) النصب؛ مراعاة للفظ المتبوع المنصوب باعتباره مفعولا به لاسم الفاعل(١٩٧).

وقيل: على توهم أَن الصفيف مجرور بِالْإِضَافَة، وَعند البغداديين وبعض الكوفيين هُوَ مَعْطُوف على صفيف من قبيل الْعَطف على المحلّ وَهم لَا يشترطون أصالة

المحلّ[١٩٨]، وبه استدل هؤلاء على أنه يجوز في تابع المعمول –إذا كان المعمول منصوبا– الخفض أيضا على توهّم الإضافة مخالفين بذلك رأي الجمهور، وقد طُعن فيما استدلّوا به بأنه يلزم عنه أن يكون التقدير: من بين منضج أحد هذين، وذلك فاسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير: من بين منضج صفيف أو قدير، فكأنه قال: من بين منضج أحد هذين، فيكون قد قسم الطهاة إلى قسمين: أحدهما منضج صفيف أو قدير، والآخر لم يذكره؛ لأن "بين" تقتضي وقوعها بين شيئين أو أشياء، ولا تدخل على شيء واحد[١٩٩].

وجاء في التذييل: «وخرجه بعض أصحابنا أيضا أن يكون معطوفا على "شواء" وتكون "أو" بمعنى الواو، وهذا ليس بشيء؛ لأن البينية إنما هي في الطهاة لا في معمول اسم الفاعل»[٢٠٠]، وهو ظاهر السقوط لأن به يصير المعنى: وَصَفِيفٍ قَدِيرٍ، وَالْقَدِيرُ لَا يَكُونُ صَفِيفًا.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد الباحثين المعاصرين[٢٠١] ذهب إلى أنه من قبيل التوسع أن يُحمل على الجوار قولهم: ليس أمة الله بذاهبة ولا قائم أخوها، بعطف (قائم) على (ذاهبة) وتكون قد أخبرت عن أمة الله بذهابها وقيام أخيها، فتكون قد عطفت خبرا على خبر[٢٠٢]، ويستبعد البحث هذا الرأي؛ لأن التبعية بين الخبرين التي استلزمها عطفهما على بعضهما بالواو تقتضي مراعاة اللفظ أو المحل في الثاني منهما، وبمجيئه مجرورا في المقولة السابقة يكون ذلك من قبيل الحمل على اللفظ –الَّذِي نحن فيه بالخيار– لا من قبيل الحمل على الجوار.

والَّذِي عليه البحث أن وقوع التَّجَاور المنفصل في القرآن وفصيح الشعر والنثر إثباتٌ له بشهادة جمهور أئمة العربية، وأن وروده في بابي النعت والعطف بهذه الكثرة دليلٌ على ثبوته، ولا يرده في باب العطف قولهم إن حرف الْعَطف حاجز بَين الاسمين ومبطل للمجاورة؛ حيث إن حرف العطف واجب الذكر في بابه؛ لأن التبعية للأول إنما

تحصل به وكيف نعتبره فاصلا وهو مما لا يُتصور التبعية إلا به! وإنما الفاصل هو الذي يُذكر في غير محله.

وقد استرعى انتباهي أن ابن هشام وهو أحد الممانعين لوقوع التجاور في المعطوف ذكر الحمل على الْجِوَار في صدارة التخريجات التي أوردها في توجيه قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ ولم يبدِ عليه اعتراضا ولم يقطع بخطأ هذا التوجيه[٢٠٣]، ولا يخفى ما في ذلك من دلالة.

ويتراءى للبحث أنه كما تثبت التبعية على الجوار في النعت –وإن كان الأمر فيها على خلاف الأصل؛ لورود ذلك في الفصيح– تثبت في عطف النسق لوروده أيضا في فصيح الكلام.

الباب الثالث: التوكيد

أثبته أبو حيان[٢٠٤]، ونص السمين الحلبي على أنه قد وَرَدَ في التوكيدِ قليلاً للضرورة الشعرية[٢٠٥]، ورأى السيوطي أن مجاورة الْمَجْرُور مسموعة فِي النعت والتوكيد وَلَا يجْرِي ذَلِك فِي غَيرهمَا من التوابع[٢٠٦]، وارتأى البغدادي أن مجيء الْجوَار فِي التَّأْكِيد كان على سَبِيل الندرة[٢٠٧].

ولم يرد التجاور المنفصل في باب التوكيد سوى في قول أبي الغريب النصري:

يَا صَاحِ بلّغ ذَوي الزوجاتِ كُلّهم أنْ ليسَ وصلٌ إذا انحلَّت عُرا الذَّنَبِ[٢٠٨]

قَالَ الْفراء: أنشدنيه أَبُو الْجراح بخفض (كُلِّهم)، فَقلت لَهُ: هلا قلت (كُلَّهم) يَعْنِي بِالنّصب فَقَالَ: هُوَ خيرٌ من الَّذِي قلته أَنا، ثمَّ استنشدته إِيَّاه فأنشدنيه بالخفض، ومذهب الفراء أن أبا الجراح أتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب على المفعولية لأنه توكيد لـ(ذوي)[٢٠٩].

وفي توضيح ذلك يقول ابن هشام: «كلهم توكيد لِذَوي لَا لِلزَّوْجَاتِ والا لقَالَ كُلهنَّ وَذَوي مَنْصُوب على المفعولية وَكَانَ حق كلهم النصب وَلكنه خفض لمجاورة المخفوض»(٢١٠).

ويستظهر البحث أن في رواية الفراء دليلا على مشروعية الجوار؛ لأن كلام أبي الجراح العقيلي(٢١١) حُجة، ومن ثم يجب قبول إنشاده، ولأنه ثبت إنشاده البيت بخفض (كُلِّهم) وهو مُقرٌّ بنصبها، وعندما استنشده الفراء البيت مرة أخرى أعاد إنشاده بالجر؛ مما يُوحي بأن ذلك كان أقرب إلى لهجةٍ(٢١٢) أصرَّ أن ينشد بها.

الباب الرابع: البدل

العلماء –كما رأينا– مختلفون في وقوع الجوار في التوابع عامة، إلا أنه شبه إجماع ينعقد على امتناع مجيئه في باب البدل استنادًا إلى «أَنَّهُ فِي التَّقْدِير من جملَة أخرى فَهُوَ محجوز تَقْديرا»(٢١٣).

والَّذِي عليه البحث أنه لو سُمع في البدل لسلمنا به شأنه في ذلك شأن التبعية في النعت و... ولا يضيره القول إن البدل مَعْمُول لعامل آخر غير الْعَامِل الأول، فَكَأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى، فبعدت مُرَاعَاة الْمُجَاورَة وَنزل منزلَة جملَة أُخْرَى، وهو مذهب أكثر المتأخرين(٢١٤)، فإنه يُعزى إلى سيبويه قوله إن العامل في البدل هو العامل نفسه في المبدل منه(٢١٥)، إلا أن هذا العامل المشترك بينهما يباشر المبدل منه وحده، ويجب إظهاره والتلفظ به فقط قبل المبدل منه، ولا يصح إعادته أو إظهاره أو تكراره قبل البدل، وإنما يكفي تخيله فقط، كما«أن التبعية على الجوار أمر خارج عما تقتضيه القواعد فإن ورد منه شيء احتيج فيه إلى توجيه وأما إذا لم يرد فلا حاجة إلى الاعتذار عنه»(٢١٦).

أما عن توجيه أبي عبيدة(٢١٧) الخفض على الجوار في كلمة (قِتَالٍ) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾(٢١٨) فيستظهر البحث فيها

مذهب البصريين أنها بدل اشتمال من (الشهر) وقال أبو عبيدة: هو مخفوض على الجوار لما كان بعده «فِيهِ» كناية للشهر الحرام، ويراه البحث توجيها متكلفا وأقرب منه أن يوجه الخفض على البدلية، وهو مذهب البصريين[٢١٩]، ولذا خطَّأه ابن عطية[٢٢٠]، وأَوْضَحَ أبو حيان أن وجه الخطأ فيه هو أنه ها «هنا لم يتقدّم لا مرفوع، ولا منصوب، فيكون (قتال) تابعاً له، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار»[٢٢١].

الباب الخامس: الخبر

وَرَدَ الحمل على الجوار في الخبر عند أبي الفضل الرازي صاحب كتاب (اللوامح) وذلك في قراءة أبي جعفر وزيد بن علي بخفض (مُسْتَقِرٍّ) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾[٢٢٢] حيث خرّجه على أنه خبر لكل، فهو مرفوع في الأصل، لكنه جر للمجاورة[٢٢٣].

وكان السمين الحلبي[٢٢٤] حفيا بجمع الأوجه الأخرى التي قيلت في تأويل خفض (مُسْتَقِرٍّ) في الآية الكريمة، وأحدها خَرَّجَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[٢٢٥] عَلَى أَنْ يَكُونَ (وَكُلُّ) عَطْفًا عَلَى السَّاعَةِ، أَيِ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ، وَاقْتَرَبَ كُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٍّ يَسْتَقِرُّ وَيَتَبَيَّنُ حَالُهُ.

الثاني: أنَّ الخبرَ مقدرٌ، فقدَّره أبو البقاء: معمولٌ به، أو أتى. وقدَّره غيرُه: بالغوه لأنَّ قبلَه ﴿وَكَذَّبُواْ واتبعوا أَهْوَآءَهُمْ﴾، أي: وكلُّ أمرٍ مستقرٍ لهم في القَدَر مِن خيرٍ أو شرٍّ بالغوه.

الثالث: أنَّ خبرَ المبتدأ قولُه (حكمةٌ بالغةٌ) أخبر عن كلِّ أمرٍ مستقرٍ بأنَّه حكمةٌ بالغةٌ، ويكون قولُه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾[٢٢٦] جملةَ اعتراضٍ بين المبتدأ وخبرِه.

ويستبعد البحث ما ذهب إليه صاحب اللوامح؛ ليس احتفاء بقول أبي حيان عن الجوار: «إِنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، إِنَّمَا عُهِدَ فِي الصِّفَةِ عَلَى اخْتِلَافِ النُّحَاةِ فِي

وُجُودِهِ»[٢٢٧]، ولكن لأن لنا عنه مندوحة، إذ الأقرب منه أن يُحمَل الخفض على أحد الأوجه الأخرى التي ذكرها السمين الحلبي.

وقيل منه قوله سبحانه: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[٢٢٨]، حيث قُرئ (النارِ) بالكسر، وقيل في إعرابه أقوال، منها: أنها خفض على الجوار، نقله مكي عن الكوفيين[٢٢٩]، وهذا يقتضي أن (النار) كانت مستحقة لغير الجر، فعُدِل عنه إلى الجر للجوار، ومقتضى الحال أنها كانت مستحقة للرفع يدل على ذلك قراءة أشهب العقيلي وأبي حيوة وأبي السماك العدوي وابن السميفع وعيسى برفع (النار) على أنها خبر مبتدأ محذوف: أي هي النار أو على أنها فاعل فعل محذوف: أي أحرقتم النار[٢٣٠].

ولنا عن هذا الرأي مندوحة، ففي توجيه الجر مذهب البصريين أَنَّهَا بدلُ اشتمال من الأُخدود لأن الأخدود مشتملٌ عليها، وذات الوقود، وصفٌ لها بأنها نارٌ عظيمة، وقيل: هو بدل كل من كل، وقيل: هو من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: قتل أصحاب الأخدود، أخدود النار ذات الوقود[٢٣١].

وعن قول أَبي كَبِير الْهُذلِيّ: سُجَرَاءَ نَفْسِي غيرَ جمْعِ أُشابَةٍ حُشُدًا وَلَا هُلْكِ المفارِشِ عُزَّلِ[٢٣٢]

قَالَ ابْن جني: روى: حُشُد، بِالنّصب وَالرَّفْع والجر، أما النصب فعلى البدل من (غير)، وَأما الرّفْع فعلى أنَّه خبر مبتدأ محذوف، وَأما الْجَرّ فعلى جوَار (أشابة)، وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَة وَصفا لَهَا وَلكنه للجوار، نَحْو قَول العرب: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[٢٣٣].

ويرى البحث أنه لا ضير في حمل الجر في البيت على الجوار؛ لتعذر حمل الجر فيه على الوصفية.

الباب السادس: جواب الشرط

يعتقد الكوفيون[٢٣٤] أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ؛ لأنه لازم لفعل الشرط، ومجاور له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار والملازمة حُمل عليه في الجزم؛ فجزمه على الجوار، وقد كان ينبغي أن يكون مرفوعًا؛ ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع؛ لأنه قد زال الجوار بفصل المرفوع الَّذِي هو أجبني من الشرط، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً ولا رَهَقاً﴾[٢٣٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٢٣٦].

واختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، والأخير يعمل في جواب الشرط [٢٣٧].

والَّذِي عليه البحث أن تلك العلاقة الدلالية داخل التركيب الشرطي بين أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه التي تعكس امتزاج الثلاثة في تكوين جملة ذات معنى واحد مستقل، وتعكس مدى ارتباط الشرط بجوابه، وحاجتهما لأداة الشرط؛ فهما بدونها لا يشكلان جملة مفيدة– تلك العلاقة الدلالية تحمل البحث على الأخذ بقول البصريين إن أداة الشرط هي العاملة في الشرط وجوابِه؛ لأنه يقتضيهما معا، وتدفعه إلى القول: إن الحمل على الجوار ربما كان مقيسا عند الكوفيين؛ ولذا قاسوا عليه جزم جواب الشرط.

الباب السابع: الحال

قال الفرزدق: وإذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزيدَ، رأَيْتَهُم خُضْعَ الرِّقابِ، نَواكِسَ الأَبْصار [٢٣٨]

وعنه يقول الهروي: إن الْفَرَّاءُ وَالْكِسَائِيُّ رَوَيَا الْبَيْتَ (نواكسَ)، بِالْفَتْحِ، وَقَالَ الأَخفش: يَجُوزُ نَواكِسِ الأَبصارِ، بِالْجَرِّ لَا بِالْيَاءِ كَمَا قَالُوا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[٢٣٩].

قولُ الأخفش ربما يدفعه قولُ مكي: «رَوَوْهُ بِكَسْر السِّين من نواكس جَعَلُوهُ جمع نواكس بِالْيَاءِ وَالنُّون فحذفت النُّون للاضافة وَالْيَاء لالتقاء الساكنين وبقيت السِّين مَكْسُورَة فِي اللَّفْظ فَدلَّ جمعه على أَنه يجمع كسائر الجموع والجموع كلهَا منصرفة فصرف هَذَا أَيْضا على ذَلِك»(٢٤٠).

وفي قول أبي كبير الهذلي: حَمَلَتْ بِهِ في لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ كرهاً وعقدُ نطاقها لم يحللِ(٢٤١)

يقول الأصفاني: مزؤودة: مذعورة. ويروى (مَزْؤُودَةً) بالنصب على الحال للمرأة؛ ويروى (مَزْؤُودَةً) بالجر، ويجوز فيه وجهان: أحدهما أن تجعله صفةً لليلةٍ، كأنه لما وقع الزؤود والذعر فيها جعله لها، ويجوز أن يكون انجراره في الجوار، وهو في الحقيقة للمرأة، كما قيل: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. وهذا لميلهم إلى الحمل على الأقرب، ولأمنهم الالتباس(٢٤٢).

ويلزم التنويه أن الدكتور عبد الله الزنكلوني(٢٤٣) ذهب إلى أن حمل (مَزؤُودةٍ) على الجر على الجوار هو رأيٌ انفرد به التبريزي(٢٤٤) على الرغم من أن التبريزي (ت:٥٠٢هـ) مسبوق في ذلك برأي الأصفهاني (ت:٤٢١هـ) الَّذِي أشرتُ إليه، ويبدو لي أن الزنكلوني تابع في ذلك البغدادي(٢٤٥) –وقد عزاه إلى التبريزي– فأوهم كلامه أن هذا الرأي للتبريزي غير مسبوق فيه.

ويميل البحث إلى أن جر (مَزْؤُودَةٍ) في البيت محمولٌ على الوصفية، وقرينة ذلك أن العرب كثيرا ما استعملوا هذا النمط في أشعارهم وعدلوا عن الصيغ القياسية؛ فازدان التعبير جمالا والمعنى توسعا.

الباب الثامن: التأنيث

وَقيلِ ممَّا رَاعَتِ الْعَرَبُ فِيهِ الْجِوَارَ التأنيث في قولهم: الشمسُ طلعتْ؛ فإنَّه لا يجوز فيه حذفُ التَّاء لما جَاوَرَ الضَّمير المستتر الفعل، وكذلك قولهم: قامتْ هندٌ؛ لا يجوز فيه حذف التاء؛ لمجاورتها للاسم الظاهر الحقيقي التأنيث، والإجماع على أنه لا يجوز حذف التاء إذا لم يفصل بينهما فإن فُصِل بينهما أجازوا حَذْفَهَا، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدمها.

ويميل إلى هذا القول كلٌّ من العكبري[٢٤٦]، والسمين الحلبي[٢٤٧]، وغيرهما[٢٤٨]، وهم مجمعون على أنه ما كان ذلك الفرق بين الحكمين الإعرابيين إلا رعاية للمجاورة .

وقيل في قَوْله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٢٤٩]: إن التاء حُذِفَت من عَشْرٍ، وهي مضافة إلى الأمثال، وهي مذكَّرَةٌ، ولكن لَمَّا جاورتِ الأمْثالُ الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه[٢٥٠]، وهو الأمر الذي يستبعده البحث ويميل في ذلك إلى التخريج الَّذِي ارتآه ابن الأنباري وهو«أن المثل أصله النعت، والعدد واقعٌ على النوع لا على النعت، فالتقدير– والله أعلم– مَنْ جاء بالحسنة فله عشر حسناتٍ أمثالها، فلم تُدْخَل الهاء في (عَشْر)؛ لأن العشر واقعٌ على الحسنات وهي مؤنثةٌ»[٢٥١].

كما يستبعد البحث أن يُحمَل على الجوار ما اكتسبه المضاف من المضاف إليه من التأنيث في قولهم: (ذهبتْ بعض أصابعه) بحجة أنَّه لَمَّا جاور المؤنث (أصابع) وأُضيف إِلَيه فجُعل لَهُ حكمه؛ ويراه البحث من قبيل الحمل على المعنى؛ لا الحمل على الجوار؛ إذ لا يصح هذا الاستعمال إلا في شيء يكون المذكر فيه بعض المؤنث، ولو جاوره على غرار هذا المثال، ولهذا «أنث البعضَ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنَّثْه، لأنه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمَّك لم يَحْسُنْ»[٢٥٢]، أي: لم يجز.

وفصل الكلام في ذلك: أن المذكّر الَّذِي يضاف إلى المؤنث على وجهين؛ أحدهما: يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث، نحو قولك: أضرّت بي مرّ السّنين، فلو أنك أسقطت

المذكّر فقلت: أضرّت بي السّنين جاز المعنى. والآخر: ما لا تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث، نحو قولك: ذهب عبد أمّك[٢٥٣].

الباب التاسع: التنازع

اختار البصريون في باب التنازع إعمال الثاني؛ كونه أقرب إلى المعمول، فرُوعِيَ فيه جانب القرب وحرمة المجاورة، وفي ذلك يقول ابن يعيش: «وحجّةُ البصريين في ترجيحِ إعمالِ الثاني أنّه أقربُ إلى المعمول، وليس في إعماله تغييرُ المعنى، إذ لا فرقَ في المعنى بين إعمالِ الأول والثاني، وتكتسب به رعايةَ جانب القُرْب وحُرْمةِ المجاوَرة»[٢٥٤]؛ ألا ترى أنهم قالوا: (خشنت بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ) فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه، مع أنَّ حرفَ الجرِّ أَضعفُ من الفعلِ[٢٥٥].

ويرى السيرافي أن قولنا: (خشنت بصدره وصدرِ زيد)، أجود من (خشنت بصدره وصدرَ زيد) وكلاهما جائز؛ بالجر حملا على مجرور يجاوره لفظا، وبالنصب حملا على المعنى، وعنده أن حمله على اللفظ وعلى ما يقاربه ويجاوره أجود [٢٥٦].

ويعول الرضي[٢٥٧] على الاستقراء في تقرير أن إعمال الثاني أكثر في كلام العرب، وأكد أن كل ما جاء من أساليب التنازع في القرآن الكريم كان على إعمال الثاني، ووجد في ذلك دليلا للبصريين على أن المختار إعمال الثاني، وإلا كان أفصح الكلام أي القرآن على غير المختار[٢٥٨].

ويستبعد البحث حمل مسائل التنازع على التجاور المنفصل؛ إذ إن لكلٍ من البصريين والكوفيين مستندًا من التعليل والقياس يصعب معه ترجيح قول أحدهما. وهو ما يتفق فيه البحث مع الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد [٢٥٩].

الباب العاشر: الاشتغال

وَقيل مِمَّا رَاعَتِ الْعَرَبُ فِيهِ حق الجوار قَوْلُهُمْ: ضربت زيدا وعمرًا كلمته؛ إذ اسْتَحْسَنُوا نصْبَ (عَمْرًا) وحملوا ذلك على مجاورته اسما منصوبا، ويرده أنه لو كانت علة نصبه ما ذهبوا إليه من عبرة المنصوب في الجملة الأولى لوجب ألا يُنصب (عمرا) بعد قولك: "مررت بزيدٍ" فلا تقول: "مررت بزيدٍ وعمرًا كلمته"، وكذلك بعد قولك: "قام زيدٌ" فلا تقول: " قام زيدٌ وعمرًا كلمته"، ولوجب أن يُنصب بعد قولك: "إن فيها زيدًا"، فتقول: "إن فيها زيدًا وعمرًا كلمته"، وهذا غير مختار(٢٦٠).

الباب الحادي عشر: الممنوع من الصرف

وقيل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:٤]، في قراءة مَن نوَّن (سَلَٰسِلَاْ) (٢٦١)، مع كونه على صيغة منتهى الجموع، حيث صنَّف السيوطي(٢٦٢) ذلك في باب الإتباع، وحمله ابن الحاجب (٢٦٣)على الضرورة أو التناسب؛ لاجتماعه مع غيره من المنصرفات فرُدَّ إلى الأصل ليتناسب معها.

ويتفق البحث مع الرأي القائل: إن صرف الممنوع من الصرف في لغة القرآن الكريم جاء موافقا للغة بعض قبائل العرب، وهو رأي الزجاجي(٢٦٤)، وابن عصفور(٢٦٥)، وزاد الأخفش(٢٦٦) أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف.

الخاتمة

- تناول البحثُ التجاورَ المنفصل وأثرَه من حيث المستوى النحوي، وارتأى البحثُ فيه أنه –على الأرجح– كان أسلوبًا من أساليب العربية، أو لهجة من لهجاتها حفظها واستعملها القرآنُ الكريم؛ لأنه نزل بلسانٍ عربي مبين.
- تعكس هذه الظاهرة اللغوية صورةً من صور الاتباع والترخص في العلامة الإعرابية أُكْتُسِبَت بموجب القربِ ورعايةِ جانبِهِ، وهو –في اعتقادي– مايجب قبوله لصحة نقله،

خاصةً وأن هذا النمط قد وجد سبيلَه إلى أشعارِ العرب وفصيحِ كلامهم، وأكدَّه وجود قراءات متواترة لها قدسيتها لغةً وتشريعًا؛ مما يجعله حجةً في العربية، ويغنيه عن الاعتضاد بموافقته للصناعة النحوية ليكون له وجهٌ من القبول.

- لاحظ البحث أن بعض شواهد هذا الباب سِيقت في مقام الإنشاد[٢٦٧]، وللإنشاد خصوصيته حيث يقتضي مقاطع متناغمة وانسجاما صوتيا؛ فيتأثر فيه الصوتُ بالصوتِ الأقربِ دون الأبعد، وتغدو به المناسبة الموسيقية للحركات أهمّ من المحافظة على الضبط النحوي، وليس هذا استنطاقا للشواهد قدر ما كان البحث يأمل أن يقف من تحليلها على هوية هذه الظاهرة .
- لا يستبعد البحث أن تكون هذه الظاهرة اللغوية انعكاسًا لبعض اللهجات العربية ذوات الأداء السريع التي ربما جنحتْ–آنذاك– إلى اتباع الكلمة حركة ما يجاورها من أجل ألا يثقل عليها الانتقال من الكسر إلى الضم أو الفتح.
- يعزز كون هذه الظاهرة لهجةً من لهجات العرب إصرار أبي ثروان العُكلي وأبي الجراح العقيلي –عندما استنشدهما الفراء– على الإنشاد بحركة الصوت المجاور رغم معرفتهما بالحركة التي تقتضيها قواعد الصناعة النحوية، وهما –وغيرهما من أصحاب هذه الشواهد– من الأعراب الفصحاء الَّذين تعلموا في البادية وأُخذت عنهم اللغة، وكلامهما حُجة في عصور الاحتجاج.
- أرى أن تقبل النصوص التي وردت شاهدا على مجيء هذه الظاهرة في العربية، دون محاكاتها، أو التوسع فيها أو القياس عليها؛ فمن شأن ذلك أن يُزيحَ عن نصوصٍ فصيحةٍ دخلتها هذه الظاهرة الجدلَ حول منطقية الحركة التي يحملها الاسم اللاحق ويكفينا التقديرات المتكلفة والتأويلات المتمحلة التي ازدحمت بها كتب النحو والتفاسير وأرهق أصحابُها بها أنفسَهم، فكانت–أحيانا– أقرب إلى التفلسف منه إلى الحقيقة والذوق اللغوي السليم، ولا تستقيم معه اللغةُ إلا على حيلةٍ واعتذار–على حد تعبير

النحاس[٢٦٨]– كما أنه إن توافر لهذه الشواهد من التخريجات ما ينسجم مع قواعد العربية وأمكن حملها عليه كان حمله عليها أفضل.

- وبعد، فهذا جهد المقلّ، إن فاته التوفيق في العمل، فلعله لم يفته صدق النية فيه وإلى الله القصد، وهو الهادي إلى سواء الصراط.

الهوامش

(١) ابن جني: الخصائص ٣/٢٢٣.

(٢) سيأتي التدليل على نسبة هذا الرأي إلى كل واحد منهم في هذا المبحث إن شاء الله.

(٣) يُنظر: الجمل في النحو للخليل ص١٩٣.

(٤) يُنظر: السابق ١٩٤-١٩٧.

(٥) يُنظر: سيبويه: الكتاب ١/٦٧، ١/٤٣٦.

(٦) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٤.

(٧) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٢، ٢٧٧.

(٨) يُنظر: المبرد: المقتضب ٤/٧٣.

(٩) يُنظر: ابن الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٣٢٠.

(١٠) يُنظر: أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية ٢٢٤-٢٢٥.

(١١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/٧٧.

(١٢) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ٢٣٩، وينظر السابق: ٢/٥٠٣.

(١٣) السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٢١٠.

(١٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢١١.

(١٥) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٨٩٤، ويُنظر: ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص٤٢٨.

(١٦) خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/٤٥٥.

(١٧) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/٣٠٨.

(١٨) الآلوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٣/٢٤٨.

(١٩) يُنظر: ابن زنجلة: حجة القراءات ص٢٢٣.

(٢٠) يُنظر: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ٣/١٠٢.

(٢١) يُنظر: السمعاني: تفسير السمعاني ٢/١٨.

(٢٢) يُنظر: الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٢/٢٣٣، ٣/٨٠.

(٢٣) يُنظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٦/٩٤.

(٢٤) يُنظر: البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٣٥، ٢/١١٧.

(٢٥) يُنظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ٢/٣٤.

(٢٦) يُنظر: أبو السعود: تفسير أبي السعود ٣/١١، ٤/٤٢.

(٢٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٥٣.

(٢٨) النحاس: إعراب القرآن ١/٣٠٧، وينظر: ٢/٩، ٥/١٩٥.

(٢٩) ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب ١/٢٨٠.

(٣٠) يُنظر: الخصائص١/١٩١، ١٩٢، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٥٣٦.

(٣١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٢٢.

(٣٢) انظر: السابق ١/٣٦٤.

(٣٣) ابن جني: المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني ٢/٢.

(٣٤) يُنظر: الخصائص ٣/٢٢٢-٢٢٤.

(٣٥) سورة الذاريات ٥٨.

(٣٦) ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها /٤٠٨، ويُنظر: الخصائص ٢/٢٨٩.

(٣٧) يُنظر: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير ٨/١٧٢.

(٣٨) يُنظر: السابق٥/٤٠٥، ٩/٥٦٢، وأبو حيان: التذييل والتكميل٨/١٠٧، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٤/١٩١٣.

(٣٩) يُنظر: مغني اللبيب ٨٩٤-٨٩٥.

(٤٠) شرح شذور الذهب ٤٢٨-٤٣٠.

(٤١) يُنظر: ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع ص١٢٩، والحيدرة اليمني: المشكل في النحو ٥٢٧/٢، والخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل ١٨/٢، والزركشي: البرهان في علوم القرآن ٣٠٤/١، والآمدي: الإحكام في أصول الأحكام ٧٠/٣.

(٤٢) د/ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣٤.

(٤٣) د/حنا حداد: الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد العاشر، العدد الثاني، ١٩٩٧م، ص ٢٣٦.

(٤٤) د/ خليل بنيان: النحويون والقرآن ص٢٠٣.

(٤٥) يُنظر: د/عباس حسن: النحو الوافي ٨٢/٢ (الهامش)، ٨/٣ (الهامش).

(٤٦) د/ إبراهيم السامرائي: أشتات في اللغة والأدب ص١٧٦.

(٤٧) د/ مصطفى خاطر: حسن المجاورة، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، فرع المنصورة، العدد الرابع عشر،١٩٩٥م، ص١١٠، ويُنظر: د/ فهمي النمر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ص٧٠.

(٤٨) شرح كتاب سيويه ٣٦٤/١.

(٤٩) سورة البقرة ٢١٧.

(٥٠) يُنظر رأي أبي عبيدة في: مجاز القرآن٧٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ص١٠٩، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٧٤/١، وتفسير القرطبي ٤٤/٣، والبحر المحيط ٣٨٣/٢.

(٥١) سورة البروج ٢١-٢٢.

(٥٢) يُنظر رأي القرطبي في: تفسير القرطبي ٩٤/٦.

(٥٣) يُنظر: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: اللغة وبناء الشعر ص٢٢٢، ٢٢٣.

(٥٤) د/ إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص٩٦.

(٥٥) يُنظر: ص٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٥٦) يُنظر: الجمل في النحو ص١٩٤-١٩٧.

(٥٧) يُنظر: الكتاب ٤٣٦/١.

(٥٨) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٧٤/٢، والارتشاف ١٩١٣/٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب٩١/٥.

(٥٩) همع الهوامع ٥٣٦/٢.

(٦٠) الخصائص ١٩١/١، ١٩٢.

(٦١) خزانة الأدب ٩٠/٥.

(٦٢) مغني اللبيب ص٨٩٦.

(٦٣) همع الهوامع ٥٣٦/٢.

(٦٤) سورة هود ٨٤.

(٦٥) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٢٣/١، والدر المصون ٣٧١/٦.

(٦٦) التبيان في إعراب القرآن ٧١١/٢.

(٦٧) سورة طه ٢٠.

(٦٨) يُنظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص٨٩، وفتح القدير ٥٤١/٣.

(٦٩) يُنظر: الكشاف ٧٩/٣

(٧٠) يُنظر: الرازي: مفاتيح الغيب ٨٣/٢٢.

(٧١) يُنظر: روح المعاني ٥٤٩/٨.

(٧٢) البحر المحيط ٣٦٤/٧.

(٧٣) روح المعاني ٥٤٩/٨.

(٧٤) سورة الذاريات ٥٨.

(٧٥) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٤، وتفسير القرطبي ٥٦/١٧.

(٧٦) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٤، والمحتسب ٢٨٩/٢، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٣، والبحر المحيط ١٤١/٨.

(٧٧) المحتسب ٢٨٩/٢ (بتصرف يسير).

(٧٨) معاني القرآن للفراء ٩٠/٣.

(٧٩) الكشاف ٤٠٦/٤.

(٨٠) يُنظر: البحر المحيط ٥٦٢/٩.

(٨١) يُنظر رأي أبي حيان في البحر المحيط ٣٦٤/٧، ١٧٢/٨.

(٨٢) سورة هود ٢٦.

(٨٣) يُنظر: النووي: تحرير ألفاظ التنبيه ٣٠٥، وتفسير البيضاوي ١١٧/٢، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح ٣/ ٧٩٦، وتفسير أبي السعود ١١/٣.

(٨٤) سورة إبراهيم ١٨.

(٨٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٧٣/٢-٧٤، الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٢٠/١.

(٨٦) البحر المحيط ٤٠٥/٥.

(٨٧) سورة يوسف ١٨.

(٨٨) يُنظر: الجمل في النحو ١٩٦.

(٨٩) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٣٨/٢.

(٩٠) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٦/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٦/٣، ويُنظر رأي ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن١/ ٢١٧، والنيسابوري في تهذيب اللغة للأزهري ١٠/ ٩٧، والحميري اليمني في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٥٧٩١/٩، ورأي ابن الجوزي في زاد المسير ٤٢٠/٢، ورأي الرازي في مفاتيح الغيب ٤٣٠/١٨.

(٩١) سورة البروج ١٥.

(٩٢) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢١/٥، وتفسير البيضاوي ٣٠١/٥.

(٩٣) يُنظر: الجمل في النحو ١٧٥.

(٩٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء٢٥٤/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥٧٦/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٠٨/٥، والحجة للفارسي ٣٩٣/٦، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٣٦٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢٦٩/٢، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٨٤/٢، والبحر المحيط ٤٥٢/٨، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية١٦٠/١.

(٩٥) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢١/٥.

(٩٦) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٣.

(٩٧) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة في العين ١٦/٢، والأصمعيات ص١٠٩، والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٨. والبيت من شواهد ناظر الجيش على المجاورة في شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" ٣٣٢٠/٧.

(٩٨) البيت من الطويل، وهو لامرِئ القيس في ديوانه ص٦٧، وجمهرة أشعار العرب للقرشي ص١٤٦، والمعاني الكبير في أبيات المعاني١/٥٤٤، والبيت من شواهد الخليل على المجاورة في الجمل في النحو ص١٩٧.

(٩٩) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوان الأدب /١٠٦، وشرح المعلقات السبع ص٧٦، والبيت من شواهد الزَّوْزَني على المجاورة في شرح المعلقات السبع ص٧٦، وشواهد ابن مالك في شرح تسهيل الفوائد ٣/٣٠٩.

(١٠٠) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/٩٥٥، وتهذيب اللغة ٤/١١٦، ولسان العرب لابن منظور ٦/٢٨٨، وتاج العروس ١٧/١٥٩، والبيت من شواهد الفراء على المجاورة في معاني القرآن ٢/٧٤.

(١٠١) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ١/٢٩، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/٣٢٠، ولسان العرب ٣/٢١٢٣، وتاج العروس ٢٤/٢٥٦.

(١٠٢) معاني القرآن للفراء ٢/٧٤، وينظر: ابن الأنباري: المذكر والمؤنث١/٤٢٧، وخزانة الأدب٥/٩١.

(١٠٣) يُنظر: الفهرست لابن النديم ص٦٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢/٣٤٨، ٤/١٠٥، وخزانة الأدب ٥/٩٠.

(١٠٤) البيت من الرجز، وهو للعجاج في الكتاب ١/٤٣٧، وخزانة الأدب ٥/٨٨، وتاج العروس ٣/٤٤٦.

(١٠٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٦، وينظر: الزاهر١/٣٢٠، والمخصص لابن سيده ٥/١٤٢، والدر المصون ٤/٢١١.

(١٠٦) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٣٩، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣/١٣١٠، والخصائص ٣/٢٢٣.

(١٠٧) خزانة الأدب ٥/٨٦، ويُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٩، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٨.

(١٠٨) ينظر: خزانة الأدب ٥/٨٧.

(١٠٩) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ص٢١٣، وخزانة الأدب ٥/٢٩٠.

(١١٠) البيت بلا نسبة في الجمل في النحو ص١٩٧.

(١١١) الجمل في النحو ص١٩٧.

(١١٢) المظفر بن الفضل: نضرة الإغريض في نصرة القريض ص٢٣٩.

(١١٣) البيت بلا نسبة في الجمل في النحو ص١٩٦، نضرة الإغريض في نصرة القريض ص٢٤١.

(١١٤) الجمل في النحو ص١٩٦.

(١١٥) نضرة الإغريض في نصرة القريض ص٢٤١.

(١١٦) البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ص٢٤٠، والارتشاف٢/ ٥٨٣، والعيني ص٢٥٢.

(١١٧) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٩١٤/٤، وديوان الهذليين ٣٤/٢.

(١١٨) المعاني الكبير في أبيات المعاني ٥٤٣/١.

(١١٩) يُنظر: خزانة الأدب ١٠١/٥.

(١٢٠) أبو حيان الأندلسي: تذكرة النحاة ص٣٤٦.

(١٢١) يُنظر: المخصص ٥/ ١١٠، والمقاصد النحوية للعيني ١٤٠٩/٣.

(١٢٢) يُنظر: المعري: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ١٠٣٩، شرح الكافية الشافية ١/ ١١٦، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٣٠٠، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٩٥/١١.

(١٢٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٠.

(١٢٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٢٨٩/٣.

(١٢٥) يُنظر: السابق ١٩١٣/٤ (وفيه أنه ابن شروان وربما كان ذلك خطأ من النساخ)، وهمع الهوامع ٥٣٦/٢، وخزانة الأدب ٩٠/٥.

(١٢٦) يُنظر: الفهرست ص٦٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٤٨/٢، ١٠٥/٣، ٤/ ١٠٥، وخزانة الأدب ٩٠/٥.

(١٢٧) يُنظر: الأستاذ إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص١٢٥، والدكتور مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ص١٨٨، والدكتور إبراهيم السامرائي: مشاكلة اللفظ والنظر إلى المعنى ص٢٤، والدكتور حسين علي العقيلي: الجملة العربية في دراسات المحدثين ص٢٤٠.

(١٢٨) يُنظر: الهمع ٥٣٦/٢، والخزانة ٩٤/٥.

(١٢٩) يُنظر: الدر المصون ٢١٢/٤، وإتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ص٩٨.

(١٣٠) يُنظر: البحر المحيط ٤٥٢/٣، ومغني اللبيب ص٨٩٥، وشرح شذور الذهب ص٤٢٨.

(١٣١) سورة المائدة ٦.

(١٣٢) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٦٣/٢، والمبسوط في القراءات للنيسابوري ص١٨٤، والجامع لأحكام القرآن ٩١/٦.

(١٣٣) يُنظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٤٣، والحجة للفارسي٢١٤/٣، والجامع لأحكام القرآن ٩١/٦.

(١٣٤) مجاز القرآن ١٥٥/١.

(١٣٥) معاني القرآن للأخفش ٢٧٧/١.

(١٣٦) يُنظر: حجة القراءات ص٢٢٣، وتفسير السمعاني ١٨/٢، والتبيان ٤٢٢/١، وتفسير البيضاوي ١١٧/٢، وتفسير القرآن العظيم ٣٤/٢، وتفسير الجلالين للسيوطي ١٣٧، وروح المعاني ٢٤٨/٣.

(١٣٧) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٣/٢.

(١٣٨) الحجة في القراءات السبع ص١٢٩.

(١٣٩) يُنظر: مغني اللبيب ص٨٩٥، وشرح شذور الذهب ص٤٢٨.

(١٤٠) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٢/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٣/٢، والحجة في القراءات السبع ص١٢٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع٤٠٦/١.

(١٤١) يُنظر: الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن ٦٢/١٠.

(١٤٢) يُنظر: شرح شذور الذهب ص٤٣٠.

(١٤٣) يُنظر: الفارسي: الحجة للقراء السبعة ٢١٤/٣-٢١٥.

(١٤٤) إعراب القرآن للنحاس ٩/٢.

(١٤٥) مشكل إعراب القرآن ٢٢٠/١.

(١٤٦) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٤/٢.

(١٤٧) التبيان في إعراب القرآن ٤٢٤/١، وإملاء ما من به الرحمن ٢١٠/١.

(١٤٨) سورة التوبة ٣.

(١٤٩) يُنظر: البحر المحيط ٣٦٧/٥، وفتح القدير للشوكاني ٣٨١/٢، وروح المعاني ٢٤٣/٥.

(١٥٠) يُنظر: الكشاف ٢٣٢/٢، ومفاتيح الغيب ٥٢٧/١٥، تفسير النسفي ٦٦٣/١، وتفسير ابن جزي ٣٣٢/١، والبحر المحيط ٣٦٧/٥، وتفسير النيسابوري ٤٣١/٣، وتفسير أبي السعود ٤٢/٤.

(١٥١) يُنظر: فتح القدير ٣٨١/٢.

(١٥٢) سورة الواقعة ١٧-٢٢.

(١٥٣) يُنظر: السبعة في القراءات ص٦٢٢، والمحرر الوجيز ٢٤٢/٥.

(١٥٤) يُنظر: تفسير الماتريدي ٤٧١/٣.

(١٥٥) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١، وإملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١، وتفسير البيضاوي ١١٧/٢.

(١٥٦) يُنظر: مغني اللبيب ٨٩٥.

(١٥٧) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١٤/١.

(١٥٨) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ٧١٢/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي ٧٢٦٧/١١، ومعاني القرآن وإعرابه ١١١/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٩/٤، ومعاني القراءات للأزهري ٤٩/٣، والتفسير البسيط ٢٢٥/٢١، وشمس العلوم ١٦٣١/٣، وتفسير ابن جزي ٣٣٥/٢.

(١٥٩) يُنظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢٥٧/٦، والكشاف ٤٦٠/٤.

(١٦٠) البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١٦١) يُنظر: روح المعاني ١٣٨/١٤، وفتح البيان في مقاصد القرآن للقنوجي ٣٦٤/١٣، ومحاسن التأويل للقاسمي ١٢٢/٩، وفتح القدير ٢١٣/٥.

(١٦٢) سورة الرحمن ٣٥.

(١٦٣) يُنظر: السبعة في القراءات ص٦٢١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٤، والمبسوط في القراءات العشر ص٤٢٤، وحجة القراءات ص٦٩٣.

(١٦٤) يُنظر: تفسير القرطبي ١٧٠/١٧، وروح المعاني ١١٢/١٤.

(١٦٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١١٧/٣، والكشاف ٤٤٨/٤، والتبيان ١٢٠٠/٢، وفتح القدير ١٦٥/٥.

(١٦٦) يُنظر: معاني القرآن للزجاج ٢٩١/١، وتفسير البغوي٤٤٨/٧، ولسان العرب ٤٤٦/٧.

(١٦٧) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٤.

(١٦٨) تفسير القرطبي ١٧٠/١٧، ويُنظر: معاني القرآن للزجاج ٢٩١/١، وتفسير البغوي ٤٤٨/٧.

(١٦٩) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ٧٠٦/٢.

(١٧٠) يُنظر: البحر المحيط ٦٥/١٠.

(١٧١) جامع البيان في تأويل القرآن ٢٢٥/٢٢.

(١٧٢) سورة البينة ١.

(١٧٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢، والدر المصون ٥٣/٢، وروح المعاني ٤٢٥/١٥.

(١٧٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٧١/١، تفسير الماتريدي ٥٨٨/١٠، وتفسير القرطبي ١٤٠/٢٠، والبحر المحيط ٤٩٤/٨، وفتح القدير ٥٧٩/٥.

(١٧٥) يُنظر: الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٢٦٠/١٠، والمحرر الوجيز ٢٠٧/٥، وتفسير القرطبي ١٤٠/٢٠ والبحر المحيط ٤٩٤/٨، وفتح القدير ٥٧٩/٥.

(١٧٦) يُنظر: السنيكي: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ٩٣/١.

(١٧٧) البيت من البسيط، وهو للنابغة في جمهرة أشعار العرب ص١٩٩، والتبيان ٤٢٢/١، والتذييل ٣٤٥/٨.

(١٧٨) يُنظر: الباجي: المنتقى شرح الموطأ ٣٩/١، والتبيان ٤٢٢/١، وتمهيد القواعد ٣٣٢٢/٧، وروح المعاني ٢٤٨/٣، ومحاسن التأويل ٧١/٤.

(١٧٩) يُنظر: تمهيد القواعد٣٣٢٢/٧.

(١٨٠) البيت من الكامل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٥٤/٤ ، وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢.

(١٨١) يُنظر: الإنصاف ٤٩٣/٢-٤٩٥.

(١٨٢) السابق ٥٠٢.

(١٨٣) خزانة الأدب ٤٤٣/٩.

(١٨٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المنتخب من كلام العرب لكراع النمل ٦٥٢/١، وجمهرة اللغة ص٥٥٧، وتهذيب اللغة ٢١٠/٨، وأساس البلاغة للزمخشري ٢٩٠/٢، ولسان العرب ٧٤/٧.

(١٨٥) لسان العرب ٧/ ٧٤.

(١٨٦) تاج العروس ١٧/ ٣٨٤.

(١٨٧) الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٦١٦/٢.

(١٨٨) المنتخب من كلام العرب ٦٥٢/١.

(١٨٩) الانتصاف من الإنصاف ٤٩٤/٢.

(١٩٠) يُنظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٦٣٨، وشرح التصريح على التوضيح ١٥٩/٢، وحاشية الصبان ١٣٥/٣.

(١٩١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في طبقات فحول الشعراء ٣٦٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٧٩/١، والأغاني ٣١٠/١٠.

(١٩٢) يُنظر: الاستذكار للنمري ١٤٠/١، والمبسوط للسرخسي ٨/١، ومحاسن التأويل ٧١/٤.

(١٩٣) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، وجمهرة اللغة ٩٢٨/٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٩٧، وتهذيب اللغة ١٩٩/٦.

(١٩٤) يُنظر: المغني لابن قدامة ١٥٠/١، مغني اللبيب ٦٠٠، وخزانة الأدب ٢٥١/٣.

(١٩٥) يُنظر: السابق نفسه، وشرح الشواهد الكبرى ١٦٣٣/٤.

(١٩٦) شرح القصائِد العشر ص٤٦.

(١٩٧) يُنظر: التذييل والتكميل ٣٢/١٠، وهمع الهوامع ٢٤٤/٣، والمساعد ٢٠٦/٢.

(١٩٨) يُنظر: خزانة الأدب ٢٥١/٣.

(١٩٩) يُنظر: التذييل والتكميل ٣١٩/٤، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٦٤.

(٢٠٠) التذييل والتكميل: ٣٥٣/١٠، ويُنظر: حاشية الصبان ١٥٨/٣.

(٢٠١) هو الدكتور محمد عبد الجبار محمود في بحثه (الجر على الجوار بحث في النحو العربي) مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ملحق العدد (١٢٦)، عام ٢٠١٨م، ص٩٥.

(٢٠٢) يُنظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي١٦٣/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي٤٢٨/١.

(٢٠٣) يُنظر: مغني اللبيب ٨٩٧/١.

(٢٠٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤.

(٢٠٥) يُنظر: الدر المصون٢١٢/٤.

(٢٠٦) يُنظر: إتمام الدراية لقراء النقاية ص٩٨.

(٢٠٧) يُنظر: خزانة الأدب ٩٣/٥.

(٢٠٨) البيت من البسيط وهو لأبي الغريب النصري في معاني القرآن للفراء ٧٥/٢، والمغني ص٨٩٥، والهمع ٥٥/٢ والخزانة ٩٣/٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر١١/٢، وتذكرة النحاة ص٥٣٧، وشرح شواهد المغني ص٩٦٢.

(٢٠٩) يُنظر: الفراء: كتاب فيه لغات القرآن ص٣٣، ومعاني القرآن للفراء ٧٥/٢ (وفيه أنه نعت وربما كان ذلك خطأ من النسّاخ أو يكون زلةً في الكلام فقط).

(٢١٠) شرح شذور الذهب ص٤٢٨.

(٢١١) هو أحد فصحاء الأعراب الذين أُخذت عنهم اللغة، ويُروى أنه كان حكمًا من الحكام اللغويين. يُنظر: الحيوان للجاحظ ٤٤٦/٧، والفهرست ص٧٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٤٨/٢.

(٢١٢) اللهجة: طريقة معينة في الاستعمال اللغوي، أو حالة لغوية تنتج من تطور اللغة، وتختلف عنها في كثير من القواعد والمفردات والظواهر الصوتية والدلالية، وتوجد في بيئة خاصة. انظر: د/ رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص١٦٦-١٦٧، وقد عُرِفَت اللهجات عند القدماء باسم اللغات، وأقروا بأنها حجة. ينظر: الخصائص ١٢/٢.

(٢١٣) شرح شذور الذهب ص٤٣٠.

(٢١٤) يُنظر: البحر المحيط ٣٤/١، والهمع ٥٣٥/٢.

(٢١٥) يُنظر: البحر المحيط ٤٧٥/١٠، والدر المصون ٧٩٢/١٠، وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ٤٢٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٢٤/٢، وروح المعاني ٣٤٣/١٥.

(٢١٦) تمهيد القواعد ٣٣٢٠/٧.

(٢١٧) يُنظر رأي أبي عبيدة في: مجاز القرآن ٧٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ص١٠٩، والتبيان ١٧٤/١، وتفسير القرطبي ٤٤/٣.

(٢١٨) سورة البقرة ٢١٧.

(٢١٩) يُنظر: المقتضب ٢٧/١، واللمع في العربية ص٨٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٢٧/١، والكشاف ٢٥٨/١.

(٢٢٠) يُنظر رأي ابن عطية في: المحرر الوجيز ٩٠/١.

(٢٢١) البحر المحيط ١٥٤/٢.

(٢٢٢) سورة القمر ٣.

(٢٢٣) يُنظر: البحر المحيط ٣٤/١٠، والدر المصون ١٢٢/١٠.

(٢٢٤) يُنظر: الدر المصون ١٢١/١٠-١٢٢.

(٢٢٥) يُنظر: الكشاف ٤٣٢/٤.

(٢٢٦) سورة القمر ٤.

(٢٢٧) البحر المحيط ٣٤/١٠.

(٢٢٨) سورة البروج ٥.

(٢٢٩) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ٨٠٩/٢، والأبياري: التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه ٥١٦/٢، وفتح القدير ٥٠٠/٥.

(٢٣٠) يُنظر: البحر المحيط ٤٤٤/٨، وفتح القدير ٥٠٠/٥، وروح المعاني ٢٩٩/١٥.

(٢٣١) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٩/٥، والنكت في القرآن الكريم ص١٦٤، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي ص٢٤٠، والتبيان ١٢٨٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٠/٢، وتفسير القرطبي ٢٨٧/١٩.

(٢٣٢) البيت من الكامل وهو لأبي كبير الهذلي في: ديوان الهذليين ٩٠/٢، وشرح أشعار الهذليين ص١٠٧١، وجمهرة اللغة.ص١٠٢٣، وتاج العروس ٤٢١/٤.

(٢٣٣) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٠٢/٣، ولسان العرب ١٥٠/٣.

(٢٣٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢- ٤٩٧، أسرار العربية ص٢٣٩، وشرح الرضي ٩٤/٤.

(٢٣٥) سورة الجن ١٣.

(٢٣٦) سورة الروم ٣٦.

(٢٣٧) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢، وأسرار العربية ص٢٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٥/٤.

(٢٣٨) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٧٦، والكتاب ٦٣٣/٣، ومجاز القرآن ص٢٦٥، والرسائل للجاحظ ٢٩٨/١.

(٢٣٩) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٧/٣، وتهذيب اللغة ٤٤/١٠، واللسان ٢٤١/٦، وتاج العروس ٢٣/٩.

(٢٤٠) مشكل إعراب القرآن ٧٨٤/٢.

(٢٤١) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في عيون الأخبار ٧٧/٢، والتقفيه في اللغة ص٣٠١، والكامل في اللغة والأدب ١١٣/١، وأمالي القالي ٣٢٠/٢.

(٢٤٢) يُنظر: الأصفهاني: شرح ديوان الحماسة ص٦٦.

(٢٤٣) يُنظر: القول المختار في الجر على الجوار ص٢٧.

(٢٤٤) يُنظر: الأصفهاني: شرح ديوان الحماسة ص ٦٦.

(٢٤٥) يُنظر: خزانة الأدب ٢٠٤/٨.

(٢٤٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٢٣/١، والعكبري: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٥٤.

(٢٤٧) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢١٣/٤.

(٢٤٨) يُنظر رأي ناظر الجيش في: تمهيد القواعد ٣٣٢٣/٧، ورأي السيوطي في: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ٢٤٥/٣.

(٢٤٩) سورة الْأَنْعَامِ ١٦٠.

(٢٥٠) يُنظر: المخصص ١٨١/٥، والتبيان في إعراب القرآن ٤٢٣/١، وحاشية الطيبي على الكشاف ٢٩٣/٥، وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ٢٤٥/٣.

(٢٥١) المذكر والمؤنث ٢٢١/٢.

(٢٥٢) الكتاب ٥١/١.

(٢٥٣) ينظر: السابق نفسه، وشرح كتاب سيبويه ٣١٣/١.

(٢٥٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/١.

(٢٥٥) يُنظر: الكتاب٧٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٤، والتذييل والتكميل ٨١/٧

(٢٥٦) شرح كتاب سيويه ٣٦٤/١.

(٢٥٧) شرح الرضي على الكافية ٢٠٤/١ –٢٠٥.

(٢٥٨) يُنظر: السابق ٢٠٥/١ –٢١٠.

(٢٥٩) يُنظر: هامش الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ٧٦/١.

(٢٦٠) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٤٠٢/١.

(٢٦١) هي قراءة نافع والكسائي. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٥٦٣؛ والحجة في علل القراءات السبع للفارسي ٤٨/٦؛ وحجة القراءات لابن زنجلة ص٣٧.

(٢٦٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ١٩/١.

(٢٦٣) يُنظر: أمالي ابن الحاجب ٥٢٢/١.

(٢٦٤) ينظر: أمالي الزجاجي ص٨٤.

(٢٦٥) ينظر: ضرائر الشعر ص٢٥.

(٢٦٦) ينظر: معاني القرآن ١٢٠/١.

(٢٦٧) يُنظر: ص ١٠، ١١، ١٥، ١٨ من هذا البحث

(٢٦٨) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٤

*****

المصادر والمراجع

- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت:٢١٥هـ)، ***معاني القرآن***، تحقيق الدكتورة/ هدى قراعة، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي،١٩٩٠م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبو بكر بن محمد الجرجاويّ(ت:٩٠٥هـ)، ***التصريح بمضمون التوضيح في النحو***، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الأصفهاني، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي(ت:٤٢١هـ)، ***شرح ديوان الحماسة***، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن أصمع(ت:٢١٦هـ)، ***الأصمعيات***، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- الآلوسي، أبو الفضل محمود (ت:١٢٧٠هـ)، ***روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني***، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، ***أسرار العربية***، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- الأنباري، أبو البركات أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين***، (ط١)، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت:٣٢٨هـ)، ***المذكر والمؤنث***، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، جمهورية مصر العربية،١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- ابن الأنباري، أبو بكر (ت:٣٢٨هـ)، ***الزاهر في معاني كلمات الناس***، تحقيق الدكتور/ حاتم الضامن، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- أنيس، إبراهيم (ت:١٣٩٧هـ)، ***في اللهجات العربية***، (ط٣)، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية،١٩٦٥م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت:١٠٩٣هـ)، ***خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب***، تحقيق عبد السلام هارون، (ط٤)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- بنيان، خليل الحسون، ***النحويون والقرآن***، (ط١)، الأردن، مكتبة الرسالة الحديثة، ٢٠٠٢م.
- البيضاوي، أبو سعيد (ت:٦٨٥هـ)، ***تفسير البيضاوي***. تحقيق محمد المرعشلي، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٧م.
- التبريزي، أبو زكريا (ت:٥٠٢هـ)، ***شرح ديوان الحماسة***، بيروت، دار القلم، (د.ت).
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل(ت:٤٢٩هـ)، ***فقه اللغة وسر العربية***، تحقيق عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- الثعلبي، أبو إسحاق (ت:٤٣٧هـ)، ***الكشف والبيان***، تحقيق الإمام ابن عاشور، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت:٢٥٥هـ)، ***الحيوان***، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- ابن جني، أبو الفتح (ت:٣٩٢هـ)، ***المنصف***، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، (ط١)، وزارة المعارف، ١٩٥٤م.

- ابن جني، أبو الفتح (ت:٣٩٢هـ)، ***اللمع في العربية***، تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م.
- ابن جني، أبو الفتح (ت:٣٩٢هـ)، ***المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح***، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.
- ابن جني، أبو الفتح (ت:٣٩٢هـ)، ***الخصائص***، (ط٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).
- الحاجب، أبو عمرو (ت:٦٤٦هـ)، ***أمالي ابن الحاجب***، تحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان، عمَّان: دار عمار، (د.ت).
- حداد، حنا (ت:١٤٣٤هـ)، ***الحمل على الْجِوَار بين القبول والاعتراض***، *مجلة أبحاث اليرموك*، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ١٩٩٢م.
- حسان، تمام (ت:١٤٣٢هـ)، ***اللغة العربية معناها ومبناها***، (ط٣)، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨م.
- حسن، عباس (ت:١٣٩٨هـ)، ***النحو الوافي***، (ط٥)، القاهرة، دار المعارف، (د.ت).
- حماسة، محمد (ت:١٤٣٧هـ)، ***اللغة وبناء الشعر***، (ط١)، دار غريب، ١٩٩٢م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، ***ارتشاف الضرب من لسان العرب***، تحقيق رجب عثمان، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، ***تذكرة النحاة***، تحقيق الدكتور/عفيف عبد الرحمن، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، ***التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل***، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، (ط١)، دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م.

- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، ***البحر المحيط في التفسير***، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الخازن، أبو الحسن (ت:٧٤١هـ)، ***لباب التأويل في معاني التنزيل***، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- خاطر، مصطفى، ***حُسن الْمُجَاوَرَة***، *مجلة كلية اللغة العربية*، جامعة الأزهر، فرع المنصورة، العدد (١٤)، ١٩٩٥م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت:٣٧٠هـ)، ***الحجة في القراءات السبع***، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، (ط٤)، بيروت، دار الشروق، ١٩٨١م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت:٣٧٠هـ)، ***مختصر في شواذ القرآن***، مكتبة المتنبي، (د.ت).
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت:٦٠٤هـ)، ***مفاتيح الغيب***، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت:٦٨٦هـ)، ***شرح الرضي على كافية ابن الحاجب***، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، (ط١)، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت:٣١١هـ)، ***معاني القرآن وإعرابه***، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، (ط١)، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت:٣٤٠هـ)، ***أمالي الزجاجي***، تحقيق عبد السلام هارون، (ط٢)، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٧م.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت:٧٩٤هـ)، ***البرهان في علوم القرآن***، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت:٥٣٨هـ)، ***الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل***، تحقيق عبد الرازق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- ابن زنجلة، أبو زرعة (ت:٤٠٣هـ)، ***حجة القراءات***، تحقيق سعيد الأفغاني، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.
- الزَّنكلوني، عبد الله، ***القول المختار في الجر على الْجِوَار***، *مجلة كلية اللغة العربية*، جامعة الأزهر، فرع الزقازيق، المجلد (٢)، العدد (١٣)، ١٩٩٣م.
- الزَّوْزَني، حسين (ت: ٤٨٦هـ)، ***شرح المعلقات السبع***، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.
- السامرائي، إبراهيم (ت:١٤٢٢هـ)، ***أشتات في اللغة والأدب***، (ط١)، بغداد: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠١م.
- أبو السعود، العمادي (ت:٩٨١هـ)، ***تفسير أبو السعود***، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- السمعاني، أبو المظفر (ت:٤٨٩هـ)، ***تفسير السمعاني***، تحقيق ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، (ط١)، الرياض: دار الوطن، ١٩٩٧م.
- السمين، أحمد بن يوسف الحلبي (ت:٧٥٦هـ)، ***الدر المصون في علوم الكتاب المكنون***، تحقيق الدكتور/ أحمد الخراط، (ط١)، دمشق: دار القلم، ١٩٨٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ)، ***الكتاب***، تحقيق عبد السلام هارون، (ط١)، بيروت، دار الجيل، (د.ت).

- ابن سيده، أبو الحسن (ت:٤٥٨هـ)، ***المخصص***، تحقيق خليل إبراهيم جفال، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت:٣٦٨هـ)، ***شرح كتاب سيبويه***، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر (ت:٩١١هـ)، ***إتمام الدراية لقراء النقاية***، تحقيق إبراهيم العجوز، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمي، ١٩٨٥م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر (ت:٩١١هـ)، ***الأشباه والنظائر في النحو***، تحقيق غازي مختار طليمات، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٧م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر (ت:٩١١هـ)، ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- الشجري، هبة الله (ت:٥٤٢هـ)، ***أمالي ابن الشجري***، تحقيق الدكتور/ محمود الطناحي، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت:١٢٥٠هـ)، ***فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير***، (ط١)، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٠م.
- الصبان، محمد بن علي (ت:١٢٠٦هـ) ***حاشية الصبان على شرح الأشموني***، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت:٣١٠هـ)، ***جامع البيان في تأويل القرآن***، تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م
- عبد التواب، رمضان (ت: ١٤٢٢هـ)، ***المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي***، (ط٣)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.
- عبد الجبار، محمد محمود، **الجر على الْجِوَار بحث في النحو العربي**، *مجلة كلية الآداب*، جامعة بغداد، ملحق العدد (١٢٦)، ٢٠١٨م.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت:٢٠٩هـ)، ***مجاز القرآن***، علق عليه الدكتور/ محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٦٢م.
- ابن عصفور، أبو الحسن (ت:٦٦٩هـ)، ***ضرائر الشعر***، تحقيق السيد إبراهيم، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت:٥٤٢هـ)، ***المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز***، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- العقيلي، حسين، ***الجملة العربية في دراسات المحدثين***، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧١م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:٦١٦هـ)، ***التبيان في إعراب القرآن***، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- الفارسيّ، الحسن بن أحمد (ت:٣٧٧هـ)، ***الحجة للقراء السبعة***، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، (ط٢)، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م.
- الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت:٢٠٧هـ)، ***معاني القرآن***، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت:١٧٠هـ)، ***الجمل في النحو***، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، (ط٥)، ١٩٩٥م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت:١٧٠هـ)، ***كتاب العين***، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار الهلال، (د.ت).
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد (ت:١٣٣٢هـ)، ***محاسن التأويل***، تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، ***الشعر والشعراء***. القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٢م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، ***تأويل مشكل القرآن***، تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت).
- ابن قدامة، موفق الدين (ت:٦٢٠هـ)، ***المغني***، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت:٦٧١هـ)، ***الجامع لأحكام القرآن***، تحقيق هشام سمير النجاري. الرياض: دار عالم الكتب، ٢٠٠٣م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت:٦٤٦هـ)، ***إنباه الرواة على أنباه النحاة***، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٢م.
- ابن كثير، إسماعيل (ت:٧٧٤هـ)، ***تفسير ابن كثير***، تحقيق سامي بن محمد، (ط٢)، دار طيبة، ١٩٩٩م.
- كراع النمل، أبو الحسن (ت:٣٠٩هـ)، ***المنتخب من غريب كلام العرب***، تحقيق محمد العمري، (ط١)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٩م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله(ت:٦٧٢هـ)، ***شرح التسهيل***، تحقيق محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت:٢٨٥هـ)، ***المقتضب***، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٩م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (ت:٣٢٤هـ)، ***السبعة في القراءات***، تحقيق شوقي ضيف، (ط٢)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- المخزومي، مهدي (ت:١٤١٣هـ) (١٩٦٦). ***في النحو العربي قواعد وتطبيق***، (ط١)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، *إحياء النحو*، القاهرة، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤م.

- مكي، أبو محمد بن أبو طالب حَمّوش القيسي (ت:٤٣٧هـ)، ***مشكل إعراب القرآن***، تحقيق الدكتور/ حاتم الضامن، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت:٧١١هـ)، ***لسان العرب***، (ط٣)، بيروت، دار صادر، ١٩٩٤م.
- ناظر الجيش، محمد (ت:٧٧٨هـ)، ***تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد***، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرون، (ط١)، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٧م.
- النحاس، أبو جعفر (ت:٣٣٨هـ)، ***إعراب القرآن***، تحقيق محمد علي الصابوني، (ط١)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٩م.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت:٤٣٨هـ)، ***الفهرست***، تحقيق إبراهيم رمضان، (ط٢)، بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٧م.
- النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت:٤٦٣هـ)، ***الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار***، تحقيق سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (ط٦)، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٥م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، ***شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب***، تحقيق عبد الغني الدقر، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع، (د.ت).
- يحيى، المظفر بن الفضل (ت:٦٥٦هـ)، ***نضرة الإغريض في نصرة القريض***، تحقيق نهى عارف الحسن، بيروت، مكتبة صادر، (د.ت).
- ابن يعيش، موفق الدين (ت:٦٤٣هـ)، ***شرح المفصل***، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

Linguistic guidance for discrete juxtaposition and it's Kinetic Be Followed (AFoundational study of the phenomenon and its evidence in the grammatical chapters)

Dr. Iman Shaaban Gouda Morsi El-beihiry

Department of grammar, morphology and prosody - Faculty of Dar Al Ulum - Fayoum University

Abstract:

A noun receveing a case that is different from the expected one fom grammatical rules and assimilating the ad-jacent noun is one of the dilemmas that attracted syntacticians and researches in modern linguisitics, who had different approaches from rooting to justification. Some of them confessed its regular existence while others limied it to some narrated examples.

Yet, others denyed it, alluding to irregularity (oddness), allusion and fabrication. In addition, some dealt with this issue with some interpretations in an attempt to make align it with grammatical rules. The so-called "discrete adjacency" is a phenomenon in which Arabic nouns do not recive the expected case mark but rather recive the same case, the adjacent noun recives. This study using some data and simples, atttemptes to seek the most appropriate view on this issue.

The results shows that such examples found in literature is evidence for one of the Arabic language properties and dialects that Qur'an has preserved, as it was purely Arabic.

Keywords: Linguistic guidance, Rooting, Justification, Licensing.